

Distr.: General
1 March 2019
Arabic
Original: English



تقرير الأمين العام عن بعثة الأمم المتحدة لدعم نظام العدالة في هايتي

أولا - مقدمة

١ - يُقدّم هذا التقرير عملاً بقرار مجلس الأمن ٢٤١٠ (٢٠١٨) الذي مدّد المجلس بموجبه ولاية بعثة الأمم المتحدة لدعم نظام العدالة في هايتي (البعثة) حتى ١٥ نيسان/أبريل ٢٠١٩، وطلب إليّ أن أقدم له في كل ٩٠ يوماً تقريراً عن تنفيذ القرار، وأن أوفد بعثة تقييم استراتيجي إلى هايتي وأقدم توصيات إلى المجلس بشأن مستقبل دور الأمم المتحدة في هايتي، بما في ذلك أي توصيات بشأن التخفيض التدريجي والخروج. ويتطرق هذا التقرير إلى التطورات الهامة التي حدثت منذ صدور تقريرتي السابق (S/2018/1059)، والتقدم المحرز بشأن استراتيجية الخروج ذات النقاط المرجعية، والمعلومات المستكملة عن نقل المهام والمسؤوليات إلى الحكومة، وتوصيات بعثة التقييم الاستراتيجي.

ثانيا - التطورات الهامة

ألف - الوضع السياسي والتطورات الأمنية ذات الصلة

٢ - اتسمت الفترة المشمولة بالتقرير بعودة محتشمة إلى حالة من الهدوء النسبي. وشهد نسق التوترات السياسية المحتملة ارتفاعاً فيما ظلّ تدهور الأوضاع الاقتصادية ومطالبات الحكومة بالتصدي للفساد يتصدران الساحة العامة. ولم يفض نقص الوقود وزيادة انخفاض قيمة الغورد الهايتي إلى حدوث مظاهرات كبيرة في شهري كانون الأول/ديسمبر وكانون الثاني/يناير، وشهد نشاط العصابات تراجعاً قبل موسم الأعياد. ومع ذلك، فقد استجاب السكان في أوائل شهر شباط/فبراير لدعوات من المعارضة من أجل التظاهر في الشوارع للمطالبة بتحسين الحكم ودعوة الرئيس إلى الاستقالة.

٣ - وفي محاولة للحدّ من التوتر، دعا الرئيس جوفينيل موييز، بعد ثلاثة أيام من مظاهرات ١٨ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٨، كل شرائح المجتمع إلى المشاركة في حوار وطني شامل يقوده رئيس الوزراء جان هنري سيان. وعُقد في بورت أو برنس في ٢٢ كانون الثاني/يناير ٢٠١٩ منتدى لاستعراض الميثاق الوطني للحكم المقترح الذي يدعو إلى إجراء سلسلة من الإصلاحات الممكنة ضمن مجالات الحكم والتنمية وسيادة القانون والأمن. وتضمّنت الوثيقة أيضاً مقترحات بشأن زيادة مشاركة أحزاب المعارضة والمجتمع المدني في الحكومة، وسعت إلى أن تكون بمثابة أساس لحل الأزمة السياسية الحالية. غير أنّها قوبلت



بالانتقاد لأنها لم تكن قد صيغت بشكل جامع وشفاف ولم تستطع أن تكسب تأييد المحاورين من مختلف التيارات السياسية.

٤ - وفي ١٤ كانون الثاني/يناير، افتتحت الجمعية الوطنية الدورة العادية الأولى للسنة التشريعية على خلفية احتجاجات المواطنين ضد الأداء البرلماني خلال السنة التشريعية ٢٠١٨، التي شهدت عقد أقل من نصف الجلسات المقررة واعتماد سبعة قوانين فقط. وقد ركز الرئيس موييز، في خطابه السنوي عن حالة الأمة، على التحديات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والأمنية المقبلة. والتزم بالتشجيع على إجراء انتخابات نزيهة وفعالة وديمقراطية وشفافة، وحث المشرعين على اعتماد قانون الانتخابات وميزانية الفترة ٢٠١٨/٢٠١٩ من أجل إتاحة الفرصة لإجراء الانتخابات.

٥ - واستمر بلا هوادة الطلب الشعبي على محاسبة المسؤولين عن سوء الإدارة المزعوم لأموال صندوق النفط الكاريبي. وفي الفترة الفاصلة بين ٢٠ و ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٨ وفي يومي ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٨ و ١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٩، نُظِّمت مظاهرات صغيرة أمام المحكمة العليا للحسابات والمنازعات الإدارية. وفي كانون الثاني/يناير ٢٠١٩، قام مواطنون، كانوا قد رفعوا دعوى جنائية خاصة على مسؤولين حكوميين وشركات خاصة حصلت على عقود في إطار صندوق النفط الكاريبي، بالتظاهر لعدم إحراز تقدم في التحقيقات. وفي محاولة لاسترداد جزء من الأموال المختلصة المزعومة، أعلنت الحكومة أنها بصدد إعداد شكاوى مدنية ضد المشتبه في ضلوعهم في سوء الإدارة. وبعد صدور تقرير المحكمة العليا للحسابات والمنازعات الإدارية في ٣١ كانون الثاني/يناير، الذي يسلط الضوء على اختلاس الأموال واستغلال العمليات، أشار مسؤولون حكوميون إلى إمكانية توجيه اتهامات جنائية ضد من يشتهب في اختلاسهم للأموال. ومن المتوقع أن يصدر عن المحكمة تقرير نهائي في نيسان/أبريل، غير أن الشكاوى الجنائية التي يحقق فيها القضاة قد تستغرق عدة سنوات، مما قد يؤدي إلى تأجيل الشعور الشعبي بالإحباط.

٦ - وعقب إعلان الحكومة عن حالة الطوارئ الاقتصادية، في ٥ شباط/فبراير، بدأت مظاهرات حاشدة تخرج انطلاقا من يوم ٧ شباط/فبراير في المدن الكبرى بالبلد، لتتزامن مع الذكرى الثانية لولاية الرئيس موييز ومع إقالة الرئيس السابق جان كلود دوفالبيه قبل ثلاثة وثلاثين عاما، مما أدى إلى تأجيل الانطلاق رسميا في الحوار الوطني من قبل الرئيس موييز. ودعا المتظاهرون من جميع المراكز الحضرية في البلد، الذين كانوا يعربون عن استيائهم من ارتفاع تكاليف المعيشة، إلى استقالة الرئيس، وعمدوا إلى تخريب الممتلكات العامة والخاصة، واستخدام الأسلحة النارية، وإقامة الحواجز على الطرق، وتعطيل النشاط الاقتصادي في كبرى المراكز الحضرية في البلد. وأضررت هذه الاضطرابات بالتجارة والأسواق، وأثرت بشدة على أنشطة السكان المدرة للدخل، ولا سيما منهم النساء اللاتي تعلن أسرهن وتعتمدن في ذلك على العمل في الأسواق. وفي ١٩ شباط/فبراير، استطاعت البعثة أن تتأكد من مقتل ٣٤ شخصا، بينهم قاصر وثلث نساء، وجرح ١٠٢ آخرين، بينهم ٢٣ فردا من أفراد الشرطة الوطنية الهايتية، واعتقال ٨٢ شخصا على صلة بالاضطرابات. وحافظت الشرطة الوطنية الهايتية على تواجدتها بشكل واضح ومستمر طوال الاحتجاجات، حيث قامت بتسيير الدوريات والسيطرة على الحشود وإزالة المتاريس حتى تبقى الطرق الرئيسية مفتوحة. وقد دفع هذا الوضع المستمر بالفريق الأساسي إلى الدعوة إلى إجراء حوار جامع وشامل، مع العمل على إدخال الإصلاحات الاقتصادية الفعالة، حتى تخرج هايتي من الأزمة. كما دعت الجماعة الكاريبية وغرفة التجارة والصناعة الهايتية ومؤتمر أساقفة الكنيسة الكاثوليكية إلى التحلي بالهدوء، وحثوا كل الجهات الفاعلة على إيجاد حل للحيلولة دون زيادة تردي الوضع. وبحلول

١٧ شباط/فبراير، تراجعت حدة المظاهرات رغم أن الطرق الرئيسية ظلت مسدودة مع استمرار الدعوات إلى تنظيم مظاهرات جديدة.

٧ - وفي اليوم الثامن من المظاهرات، توجه الرئيس موييز بخطاب إلى الأمة قال فيه إنه يتفهم شكاوى الشعب الهايتي، وإنّ الحالة في البلد قد ساءت منذ الاحتجاجات الأولى في تموز/يوليه، وإنّه يدين العنف وما نجم عنه من خسائر في الأرواح. وأعلن الرئيس أنّ رئيس الوزراء سوف يعرض تدابير محددة لمعالجة الأزمة الاقتصادية. وفي ١٦ شباط/فبراير، أعرب رئيس الوزراء عن استيائه من الأثر السلبي الذي خلفته المظاهرات العنيفة على الاقتصاد وعلى توفير الخدمات للسكان، واعتبر الفساد وعدم المساواة الاقتصادية والحكم السيئ بمثابة التحديات الخطيرة التي تواجه البلد. وشدد على أن الحوار هو السبيل الوحيد للخروج من الأزمة، ووعده بالتصدي للفساد، واتخاذ إجراءات بشأن قضية صندوق النفط الكاريبي، والحد من الإنفاق الحكومي، وتعزيز عدد من التدابير الاقتصادية لإغاثة السكان الذين يواجهون صعوبات اقتصادية حادة.

باء - الحالة الإنسانية

٨ - ما زال البلد يواجه أزمة هجرة مستمرة تتسم بالعودة الطوعية لمواطنيه ولأفراد من أصول هايتية، وفي كثير من الأحيان بالعودة القسرية، من البلدان المجاورة وبلدان أخرى في الأمريكتين ومنطقة البحر الكاريبي. ومن أجل تخفيف حالات انعدام الجنسية، تواصل الحكومة العمل مع مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين من أجل إصلاح السجل المدني لتسهيل الوصول إلى وثائق الهوية للهايتيين الذين يعيشون في الخارج وفي المناطق النائية من البلد، وذلك تماشياً مع ما شهدته الربيع الأخير من انضمام البلد إلى الاتفاقية بشأن وضع الأشخاص عديمي الجنسية لعام ١٩٥٤ وتصديقه على الاتفاقية المتعلقة بخفض حالات انعدام الجنسية لعام ١٩٦١.

٩ - وتبين من التصنيف المتكامل لمراحل الأمن الغذائي، الذي أجري للبلد برمته في تشرين الأول/أكتوبر وكانون الأول/ديسمبر ٢٠١٨، أنّ نسبة ٥,٥ في المائة من السكان الذين شملتهم الدراسة يواجهون حالة طوارئ وأنّ ٢٧ في المائة يمرون بمرحلة أزمة تتعلق بانعدام الأمن الغذائي^(١). وصنف ما مجموعه ٢,٢٦ مليون شخص باعتبارهم يعانون من انعدام الأمن الغذائي ويحتاجون إلى مساعدات غذائية إنسانية. وتفاقم انعدام الأمن الغذائي في البلد بسبب إغلاق الطرق الرئيسية الناجم عن المظاهرات التي شهدتها شهر شباط/فبراير، مما خلق صعوبات في توصيل المواد الغذائية الأساسية. كما تأثرت عملية توفير الخدمات الأساسية الأخرى مثل الرعاية الصحية، بما فيها خدمات الصحة الجنسية والإنجابية، والمياه والصرف الصحي. وتواصل الأمم المتحدة العمل عن كثب مع السلطات الهايتية من أجل تقييم الحالة الإنسانية في البلد والوقوف على احتياجات شرائح السكان الأكثر ضعفاً.

١٠ - واستمرت جهود مكافحة الكوليرا في تسجيل تقدّم كبير. فبالنسبة للفترة الممتدة من شهر كانون الثاني/يناير إلى نهاية شهر كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٨، أبلغت وزارة الصحة العامة والسكان عن ٣٧٩٤ حالة إصابة مشتبهة بالكوليرا (في مقابل ١٣٦٨١ حالة في عام ٢٠١٧) وعن ٤٣ حالة وفاة (في مقابل ١٤٦ حالة في عام ٢٠١٧). ومقارنة بعدد الحالات الأسبوعية عند بداية الوباء، سجل عدد

(١) Integrated Food Security Phase Classification, "Analysis of acute food insecurity in Haiti, October 2018- (19 December 2018) June 2019". متاح على الرابط التالي: www.ipcinfo.org/fileadmin/user_upload/ipcinfo/docs/IPC_Haiti_AFI_2018Oct2019Feb.pdf

الحالات الأسبوعية المشتبه فيها انخفاضاً بنسبة ٩٩ في المائة. ويبدو أن القضاء على انتقال العدوى قد أصبح الآن في المتناول بشرط ضمان التمويلات اللازمة للتصدي للكوليرا واستمرار جهود مكافحة العالمية. وفي هذا الصدد، خصص الصندوق المركزي لمواجهة الطوارئ مؤخراً مبلغ ٥ ملايين دولار لدعم التصدي للكوليرا في هايتي خلال عام ٢٠١٩.

١١ - وسُجِّل تقدّم كبير في العمل المتعلق بسندات الأثر الإنمائي الهادفة إلى دعم المسار ١ (أ) من نهج الأمم المتحدة الجديد للتصدي للكوليرا. فقد أُجريت دراسة جدوى بمساعدة مالية من وكالة التنمية الدولية التابعة للولايات المتحدة، وبدأ العمل على تطوير نموذج محتمل لسندات تستهدف تحصيل ٢٥ مليون دولار للمساهمة في القضاء على الكوليرا. ويقترح النموذج نهجاً تمويلياً مختلطاً يواصل فيه التمويل التقليدي تغطية عمليات المراقبة والاستجابة السريعة والرعاية الطبية والتنسيق في عام ٢٠١٩، في حين تقوم السندات المقترحة مبدئياً، وخلال الفترة من ٢٠٢٠ إلى ٢٠٢٢، بتمويل الأنشطة غير الممولة.

١٢ - وفي أعقاب الزلزال الذي وقع في ٦ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٨، منحت نافذة الاستجابة السريعة التابعة للصندوق المركزي لمواجهة الطوارئ مبلغ ٦٦٠ ١٥٧ ٣ دولاراً إلى هايتي لتلبية الاحتياجات الإنسانية العاجلة في مجال التعليم والمياه والصرف الصحي والنظافة في المدارس واحتياجات الصحة الجنسية والإنجابية للنساء والفتيات، بما في ذلك الناجيات من ضحايا العنف الجنساني؛ وهي ستسهّل أيضاً توفير المأوى والمساعدة غير الغذائية في المقاطعة الشمالية الغربية حتى يستفيد منها سكان يقدر عددهم بنحو ٤٥ ٠٠٠ نسمة لمدة أربعة أشهر.

١٣ - وحتى ١١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٩، كانت خطة الاستجابة الإنسانية لعام ٢٠١٨، التي تهدف إلى الوصول إلى ٢,٢ مليون من الهايتيين الذين يعيشون أوضاعاً هشة، قد حصلت على ٣٢,٤ مليون دولار (١٣ في المائة) من المبلغ المطلوب وقدره ٢٥٢,٢ مليون دولار. وقد ورد تمويل إضافي للأنشطة الإنسانية من خارج إطار الخطة بمبلغ إجمالي قدره ٤٧,٤ مليون دولار. وتم الانتهاء من استعراض الاحتياجات الإنسانية ومن إعداد الخطة للفترة ٢٠١٩-٢٠٢٠ وسيتم نشرها بحلول ٢٢ شباط/فبراير.

ثالثاً - تنفيذ الولاية

ألف - الحد من العنف الأهلي (النقطة المرجعية ٦)

١٤ - يمثل التصدي لعنف العصابات وإقامة صلات أوثق مع المجتمعات المحلية المتضررة من جرائم العنف أولوية متزايدة بالنسبة لحكومة هايتي. ويعمل برنامج البعثة للحد من العنف المجتمعي على تخفيف العنف في "المناطق الساخنة" في منطقة العاصمة بورت أو برنس. وتركز المشاريع على تعزيز الحوار في الأحياء الهشة المتأثرة بالانعدام المزمّن للفرص الاقتصادية والاجتماعية وبقلّة فرص الحصول على الخدمات الأساسية، بما يشمل نظامي الشرطة والعدالة. وحصل المهتمشون والمعرضون للخطر من النساء والرجال والشباب على التدريب المهني وفرص توليد الدخل من خلال توزيع الأدوات والانتفاع بمبادرات احتضان الشركات الصغيرة وإدارة النفايات القائمة على كثافة اليد العاملة. ومنذ شهر تموز/يوليه ٢٠١٨ شارك ما مجموعه ٣ ٨٩٤ امرأة و ٢ ٦٨٥ رجلاً في أنشطة من قبيل مسابقات كرة القدم، وبناء القدرات للقيادات المجتمعية، ودروس قيادة العربات، والمهرجانات الثقافية، والحوار في الأحياء من أجل تعزيز السلام، ومساعدة الأطفال على الالتحاق بالمدارس.

- ١٥ - وبالإضافة إلى ذلك، يجري تنفيذ خمسة مشاريع للحد من العنف المجتمعي في كاب هايسيان (المقاطعة الشمالية)، وماهوتير (المقاطعة الشمالية الغربية)، وهينش (مقاطعة الوسط) وبورت أو برنس (أحياء لاسالين، وبيل إير، وكارفور - فوي، ومارتيسان). وتوفر هذه المشاريع أيضا التدريب المهني وإعادة الإدماج المهني والأنشطة الكثيفة العمالة كجزء من جهود الوقاية من العنف لفائدة ٩٠٤ شبابات و ٨٩٦ شابا معرضين لخطر تجنيدهم من قبل العصابات أو استغلالهم لإثارة الاحتجاجات العامة العنيفة.
- ١٦ - وقامت البعثة حتى الآن بدعم عقد ٤٠ من المؤتمرات وحلقات النقاش المفتوحة بشأن سيادة القانون في جميع أنحاء البلد، التي شهدت مشاركة ٨٤٠ ٥ شخصا، من بينهم ٣٣٥ ٢ امرأة. وفي نفس الإطار، تم تنظيم سلسلة جديدة من المناقشات واجتماعات الموائد المستديرة ومناقشات المجموعة الأساسية على مستوى البلد من أجل بناء الثقة، وتخفيف حدة النزاعات القائمة، وإفساح المجال للحوار، وتعزيز سيادة القانون في المجتمعات المحلية المعرضة للعنف ونشاط العصابات.
- ١٧ - وقام فريق الأمم المتحدة العامل المواضيع المعني بالشؤون الجنسانية بتيسير إجراء مناقشة لمشروع قانون معني بمكافحة العنف ضد المرأة. ونص هذا المشروع الذي حظي بتأييد وزارة شؤون المرأة وحقوقها وموافقة المرأة العضو الوحيدة في مجلس الشيوخ في هايتي، ديودوني لوما إتيان، تم تعميمه على منظمات المجتمع المدني والمجموعات النسائية من أجل ضمان اتباع نهج شامل ومشاركة واسعة.

باء - التطورات المتعلقة بالأمن والشرطة (النقاط المرجعية ١، و ٤، و ٥، و ٦)

- ١٨ - ما فتئت الشرطة الوطنية الهايتية تحقق بشكل متزايد اكتفاءها الذاتي في مجال توفير خدمات الأمن في جميع أنحاء البلد. ويشكل الأداء الإيجابي الذي أبدته قوة الشرطة خلال الاحتجاجات الأخيرة مؤشراً لقدرة المتزايدة على حفظ النظام في جميع أنحاء البلد. لكن، ومنذ كانون الأول/ديسمبر، اقتضت ٣٨ مظاهرات، من جملة ٢٠٥ مظاهرات، تعبئة موارد داخلية تتجاوز القدرة التشغيلية العادية لوححدات النظام العام التابعة للشرطة الوطنية. وبالإضافة إلى ذلك، ومن أجل مواجهة الزيادة في نشاط العصابات الإجرامية في الربع الثالث من عام ٢٠١٨، وضعت الشرطة الوطنية استراتيجية للتدخلات المستهدفة في أحياء فيليدج دي ديو، ولاسالين، ومؤخرا سافان بيسيتاش، بمدينة بورت أو برنس. ونتيجة لذلك، استطاعت الشرطة الوطنية الهايتية أن تنفذ بدعم محدود من البعثة أربعة عمليات من جملة اثنتي عشرة عملية. كما تولت الشرطة الوطنية المسؤولية التشغيلية الكاملة في مقاطعة غراند آنس وزادت قدرتها على التحكم بالمقاطعة الغربية بعد رحيل وحدتين من وحدات الشرطة المشككة خلال الفترة الحالية، لتصبح بذلك مستقلة في ست من مقاطعات هايتي العشر، حيث تعمل وحدات مكافحة الشعب التابعة لها من دون سند من البعثة.

- ١٩ - وخلال اجتماع عقده في كانون الثاني/يناير اللجنة التوجيهية لحطة التنمية الاستراتيجية للشرطة الوطنية الهايتية، أبلغت الجهات المانحة بأن هناك ٩٦ من أصل ١٣٣ إجراء ذي أولوية قيد التنفيذ. بيد أنّ مشروع قانون الميزانية ٢٠١٩/٢٠٢٠، الذي ينص على تخصيص ٦,٢٤ في المائة من الميزانية العامة للدولة إلى الشرطة الوطنية، لن يستطيع دعم التنفيذ بنسق متواصل.

- ٢٠ - ومن خلال مراجعة للحسابات أجرتها المحكمة العليا للحسابات والمنازعات الإدارية، قام المدير العام للشرطة الوطنية بشطب عدد من الموظفين غير النشطين من كشوف المرتبات، مما خفض العدد التشغيلي إلى ١٥ ٠٥١ موظفا، بما في ذلك ما يقرب من ١٠ في المائة من النساء مع نسبة ضباط شرطة

إلى عدد السكان قدرها ١,٣٢ ضابط لكل ١٠٠٠ ساكن. وزاد عدد أفراد الشرطة المنتشرين في المقاطعات ليصل إلى ٣٥ في المائة من مجموع قوة الشرطة. وفي الوقت نفسه، تستمر جهود التوظيف حيث يشارك ٦٧١ طالبا، بما في ذلك ١٤٢ امرأة، في برنامج للتدريب ضمن إطار الدفعة الثلاثين لخريجي الشرطة الوطنية. وتعمل البعثة وهيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة (هيئة الأمم المتحدة للمرأة) مع مدرسة الشرطة من أجل وضع استراتيجيات لزيادة عدد المترشحين من العنصر النسائي. ولا يزال يتعين زيادة عدد النساء في صفوف الشرطة، سواء من أجل تحقيق الفعالية عموما أو لإصلاح القطاع الأمني، ولما سيكون لذلك من أثر على التصدي لجرائم العنف الجنساني بالشكل المناسب.

٢١ - وفي كانون الثاني/يناير، شرعت الشرطة الوطنية في العمل بنظام لتقييم أفرادها، جرت تجربته في عام ٢٠١٨. وستصبح تقييمات الأداء الجديدة جزءا من نظام الترقية على أساس الجدارة. وقامت البعثة بتمويل تدريب يستمر ١٥ يوما على المراجعة الداخلية للحسابات وذلك لفائدة المفتشية العامة للشرطة الوطنية ومديريتها للشؤون المالية والمحاسبية، ومن أجل توحيد آليات مكافحة الفساد والاختلاس. وإضافة طابع اللامركزية على مهامها الرقابية خارج بورت أو برنس، قامت هيئة التفتيش العامة بصياغة مقترح لمشروع رائد سيُنقذ في واحدة من المقاطعات الأربع التي سيعمل فيها هذا البرنامج لاحقا.

٢٢ - ويجري تنقيح البرنامج الاستشاري والإرشادي الإقليمي لكبار مديري الشرطة من أجل تلبية الاحتياجات على نحو أفضل في ضوء الانتقال المقبل لحضور الأمم المتحدة. ويجعل النموذج الجديد عملية نقل المهارات والكفاءات الإدارية مستدامة وتعود بالفائدة ليس على الإدارة العليا فحسب، بل أيضًا على الموظفين والمشرفين من المستوى المتوسط.

٢٣ - وواصل عنصر الشرطة التابع للبعثة تزويد الجهات الفاعلة ضمن السلسلة القضائية بدورات تدريبية على مكافحة العنف الجنسي والجنساني من أجل إيجاد فهم مشترك لرعاية الضحايا وتبادل أفضل الممارسات. وتم الانتهاء من مشروع الحد من العنف المجتمعي الهادف إلى التعبئة ضد العنف الجنسي والجنساني، حيث استفاد من المشروع ١١ ٨٦٤ شخصًا، منهم ٧ ٦٣٥ امرأة من خلال حلقات عمل توعوية في أرتيبونيت وجراند آنسي والمقاطعات الجنوبية. وأنشئت في كل مقاطعة فرقة عمل مخصصة تجمع بين الممثلين الحكوميين وغير الحكوميين المشاركين في تسوية قضايا العنف الجنسي والجنساني بالوسائل القضائية، وتعمل على تحديد مواطن الاختناق والحلول الممكنة.

جيم - العدالة وسيادة القانون (النقاط المرجعية ١ و ٢ و ٥)

٢٤ - عين الرئيس موييز قضاة لمدة عشر سنوات في المقاعد الست التي كانت شاغرة في المحكمة العليا منذ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥، بما في ذلك منصب رئيس المحكمة والمجلس الأعلى للقضاء. ولم يتم تعيين أي من المرشحات الثلاث اللاتي اقترحن مجلس الشيوخ، مما أسفر عن وجود امرأة واحدة فقط ضمن أعضاء المحكمة وعددهم ١٢ قاضيًا.

٢٥ - وفي أعقاب عزل المدعي العام لبورت أو برنس واستبداله في ١٧ كانون الأول/ديسمبر، وجد أخيرا الإضراب الذي شنته نقابة محامي بورت أو برنس طريقه إلى الحل حيث استؤنفت الأنشطة القضائية. وخلال جلسات الاستماع الجزائية التي عُقدت في نهاية كانون الأول/ديسمبر بعد توقف دام

شهرين، تلقى ١٥ محتجزًا المساعدة من مكاتب المساعدة القانونية في بورت أو برنس وذلك من خلال برنامج البعثة للحد من العنف المجتمعي، حيث تم الإفراج عن ١١ منهم.

٢٦ - وفي الفترة من تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٧ إلى كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٨، حصل المدعون العامون في ولاية بورت أو برنس القضائية على ١ ٣٦٩ قضية جنائية. وفي ٥٩٥ من هذه القضايا (٤٣ في المائة)، قرر الادعاء إما توجيه التهم أو إغلاق القضية في اليوم نفسه. وتم إسقاط التهم في ٤١,٥ في المائة منها. وخلال الفترة نفسها، قام قضاة التحقيق الاثنان وعشرون بإغلاق ٤٤٢ ملفًا، أي بمعدل ١,٣ قضية لكل قاضي تحقيق في كل شهر. وفي ٣١ كانون الأول/ديسمبر، بلغت نسبة المحتجزين رهن الحبس الاحتياطي لأكثر من عامين في سجن بورت أو برنس الوطني ٦٥ في المائة، وذلك في مقابل نسبة ٦٣,٦ في المائة خلال الفترة المشمولة بالتقرير السابق.

٢٧ - وفي إطار الجهود الجارية لخفض معدل الحبس الاحتياطي، شاركت البعثة في أنشطة اللجنة الوزارية التي سهرت على إعداد خطة عمل جديدة للتصدي للحبس الاحتياطي المطول، تم إطلاقها في ١٨ كانون الثاني/يناير من قبل وزير العدل والأمن العام. وفي اجتماع عقد في ١١ كانون الثاني/يناير، اتخذ العميد والمدعي العام بالمحكمة الابتدائية في بورت أو برنس، ورئيس نقابة المحامين، مجموعة من التدابير لتشجيع زيادة عدد جلسات الاستماع في المحكمة، بما في ذلك حشد الموظفين الإداريين والقضائيين والتشغيل الكامل لقاعات المحاكم، وشملت تدابير للحفاظ على سجلات المحكمة وضمان وصول المحتجزين في الوقت المحدد لإجراء المحاكمات. وفي الوقت نفسه، اضطلعت البعثة، بالتنسيق مع هيئة الأمم المتحدة للمرأة، بأنشطة لتقديم خدمات المساعدة القانونية إلى ٢١٧ امرأة في السجن النسائي الوحيد في البلد، مما عجل بالعملية القضائية وأسفر عن الإفراج عن ١٢ امرأة. وكجزء من مشروع المعونة القانونية المدعوم من البعثة الذي يعنى بالقاصرين المخالفين للقانون، أمر المدعي العام لبورت أو برنس في ١٤ كانون الثاني/يناير بتسريح ٣٣ قاصرا من الحبس الاحتياطي، تم الإفراج عن ستة منهم ويجري العمل على العثور على أولياء القصر السبعة وعشرين المتبقين.

٢٨ - وعقب صدور قانون المعونة القانونية، عمدت البعثة من خلال برنامج الأمم المتحدة المشترك لسيادة القانون إلى مساعدة وزارة العدل والأمن العام في نشر هذا القانون. ومن أجل التوعية وتعزيز القانون في أوساط الجهات الفاعلة في دوائر القضاء الجنائي، تم عقد ثلاث حلقات عمل في هنش (المقاطعة الوسطى) ولي كاي (المقاطعة الجنوبية) وبورت - أو - برانس، شارك فيها ٢٠٠ مشارك، منهم ٣٤ امرأة.

٢٩ - وبالموازاة مع ذلك، شهد ثلاثة من مشاريع التوعية، المدعومة من برنامج الحد من العنف المجتمعي والمنفذة مع الشركاء المحليين، مشاركة السكان في توليد الزخم والإرادة السياسية لدى السلطتين التنفيذية والتشريعية من أجل سن قانون يحسن فرص الوصول إلى العدالة والأمن، ويعطى الأولوية لتحسين سبل وصول المرأة وتحسين تمثيلها. وقد حشدت هذه المشاريع الدعم الشعبي لفائدة اعتماد مشروع القانون الجنائي ومشروع قانون الإجراءات الجنائية اللذين سيعالجان بشكل كبير، في حالة تطبيقهما، مواطني الضعف في نظام العدالة وحماية حقوق الإنسان وتحسين إمكانية وصول الناس إلى العدالة.

٣٠ - وفي ٦ كانون الأول/ديسمبر، اجتمعت اليونيسف مع ممثلي مكتب رئيس الوزراء ومؤسسة بحوث الرعاية الاجتماعية من أجل إبراز أهمية قانون حماية الطفل وطلب دعمهما في الدعوة إلى أن

يصوّت البرلمان على مشروع القانون الذي تلقاه في عام ٢٠١٤ ويعتمده. فهذا القانون يعزز العدالة للأطفال من خلال رفع سن المساءلة الجنائية للبالغين من ١٦ إلى ١٨ سنة، ويضع حدوداً للاحتجاز الأطفال، ويوفر بدائل للاحتجاز تمثيلاً مع اتفاقية حقوق الطفل.

٣١ - وكجزء من الجهود الرامية إلى تعزيز عمليات التفتيش القضائي، قدّمت البعثة، من خلال البرنامج المشترك لسيادة القانون، مركبتين وأثاثاً مكتيباً ومعدات حاسوبية من أجل تحسين ظروف العمل داخل وزارة العدل، والمفتشيات القضائية بالمجلس الأعلى للقضاء، ولجنة التحقق المشتركة. وستُسَهّل هذه التبرعات عمليات التفتيش للمحاكم الابتدائية الثماني عشرة وللمحاكم الاستئناف الخمس الموجودة في جميع أنحاء البلد. وساعد البرنامج أيضاً على إجراء جولة التفتيش الأولى في الولاية القضائية لكروا - دي - بوكيه (المقاطعة الغربية)، بما في ذلك مكتب المدعي العام وقلم المحكمة والسجن وأربعة من المحاكم المحلية.

دال - قطاع الإصلاحات (النقاط المرجعية ١ و ٣ و ٥)

٣٢ - حتى ٢٥ كانون الثاني/يناير، ظل عدد السجناء، البالغ ٦٨٤ ١١ سجينا من بينهم ٤١٢ امرأة و ٢٧٩ فتى و ١٦ فتاة، دون تغيير تقريباً مقارنة بالفترة المشمولة بالتقرير السابق التي بلغ فيها هذا العدد ١١ ٧٥٥ سجينا. ويبلغ معدل إشغال سجون هايتي ٣٦٠ في المائة، استناداً إلى هدف وطني محدد في مساحة ٢,٥ متر مربع لكل سجين. وما زال الاكتظاظ الشديد والظروف الصحية السيئة في معظم المرافق يسهمان في المشاكل الصحية التي تزيد تفاقماً من جراء تسليم الأغذية بشكل غير منتظم والنقص في الموظفين الصحيين وفي الأدوية. وقد ارتفع معدل الوفيات في صفوف السجناء من ١١,٨ إلى ١٤ حالة وفاة لكل ١٠٠٠ سجين. وتظلّ الأسباب الرئيسية لوفاة المحتجزين تتمثل في مرض السل، وسوء التغذية، وأمراض القلب والأوعية الدموية. ولا يزال الانتظام في السداد لموردي الأغذية يشكل تحدياً مزمناً. ويمكن لزيادة الاستقلالية المالية والإدارية لإدارة السجون أن تخفف من هذه القضايا المتكررة. ومن أجل تحسين الخدمات الصحية في السجون، ساعدت البعثة على إجراء تقييم للخدمات الصحية في المؤسسات حتى يتم وضع استراتيجية تصحيحية. وبالإضافة إلى ذلك، واصلت البعثة تشجيعها لإقامة شراكات أقوى مع وزارة الصحة العامة والسكان، ومنظمة الصحة العالمية، والمنظمة غير الحكومية المسماة "الصحة عبر الأسوار".

٣٣ - وفي اجتماع عقد في ٣ كانون الأول/ديسمبر، أكدت البعثة للمدير العام للشرطة الوطنية مجدداً أهمية إحراز تقدم في مشروع قانون السجون والقانون التنظيمي الذي يرفع مستوى مديرية إدارة السجون لتصبح إدارة مركزية داخل الشرطة الوطنية، ويعزز بالتالي نطاق مسؤولياتها وبمنحها الطابع الرسمي وبضمن اتخاذها لإجراءات أكثر فعالية في المجالات ذات الصلة. ولم يتم بعد عرض مشروع هذين القانونين على وزارة العدل والأمن العام، وهما حالياً قيد التنقيح من قبل الشرطة الوطنية. وإلى أن يتم إصدارهما، واصلت البعثة تعزيز القدرات التنظيمية والإدارية والتشغيلية للمديرية من خلال الاشتراك في أماكن العمل داخل المقر وفي السجون.

٣٤ - وتواصل إدارة السجون استقبال خريجي أكاديميات الشرطة الجدد الملتحقين بصفوفها. وقد أكمل برنامج التدريب المتخصص للمرشحين للعمل في السجون حيث تخرج ٥٠ رجلاً و ٧ نساء من الدفعة التاسعة والعشرين للشرطة. وزاد العدد الإجمالي لضباط السجون في جميع أنحاء البلد إلى ١ ٢٣٨ فرداً، من بينهم ١٦١ امرأة. وبذلك تصل نسبة ضباط السجون إلى السجناء إلى

١ : ٩,٤٥ ولكنها تظل بعيدة عن النسبة المستهدفة من قبل إدارة السجون وقدرها ١ : ٥. ومن أجل زيادة عدد ضباط السجون المتفانين في العمل، وافق المدير العام للشرطة على استراتيجية محددة الأهداف ومخصصة للتوظيف والتدريب بإدارة السجون تتيح بشكل صحيح تلبية الاحتياجات الحرجة لدى ٨٨٠ من الموظفين العالقين والحد من ارتفاع معدل التناقص. وساعدت البعثة إدارة السجون في تقييم ٢٨٨ من الموظفين النظاميين، بما في ذلك ٦٣ امرأة، في خمسة سجون استناداً إلى أداة تقييم أداء الموارد البشرية.

٣٥ - وبدعم تقني ولوجستي من البعثة، نفذت مديرية إدارة السجون الجولة الأولى من تقييمات السجون في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٨، استناداً إلى معايير التصديق التي تم تحديدها في الأونة الأخيرة. وستُبنى النتائج السبيل أمام إدارة السجون في التأكد من أنّ سجون هايتي تستجيب للمعايير الجديدة.

هاء - حقوق الإنسان (النقاط المرجعية ٤ و ٥ و ٦ و ٧ و ٨ و ٩)

٣٦ - بدعم من البعثة، شرعت لجنة حقوق الإنسان المشتركة بين الوزارات في العمل على وضع خطة عمل وطنية لحقوق الإنسان عملاً بتوصية مجلس حقوق الإنسان الصادرة في نيسان/أبريل ٢٠١٧. وستسمح هذه الخطة للسلطات الهايتية بمعالجة أوجه القصور الهيكلية وتتيح لها في الوقت نفسه أن تستجيب للتوصيات الصادرة عن آليات الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، مما يكفل في نهاية المطاف بلوغ المؤشر ٩-١ من استراتيجية خروج البعثة ذات النقاط المرجعية.

٣٧ - وتواصل البعثة التحقيق في الادعاءات المتعلقة بانتهاكات حقوق الإنسان التي يقال إنّ الشرطة الوطنية قد ارتكبتها، بما في ذلك خلال مظاهرات تشرين الأول/أكتوبر وتشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٨ (انظر S/2018/1059، الفقرات ٣ إلى ٦) وخلال الاحتجاجات الأخيرة التي اندلعت في شهر شباط/فبراير ٢٠١٩. ووفقاً لاستنتاجات البعثة، كان ضباط الشرطة خلال مظاهرات ١٧ تشرين الأول/أكتوبر مسؤولين عن ٥٧ انتهاكاً لحقوق الإنسان، بما في ذلك ٣ إعدامات بإجراءات موجزة و ٤٧ حالة استخدام المفرط للقوة أسفرت عن مقتل ٣ متظاهرين وإصابة ٤٤ آخرين. ومن أصل ٧٢ إصابة تم تسجيلها في الفترة من ١٨ إلى ٢٣ تشرين الثاني/نوفمبر، أُسندت المسؤولية عن ٥١ إصابة إلى عناصر مسلحة لا تنتمي إلى قوات الشرطة، وهناك مزاعم أنّ ٢١ إصابة، بما في ذلك ٦ حالات وفاة، قد نتجت عن الاستخدام المفرط للقوة من جانب رجال الشرطة. وفتحت المفتشية العامة التابعة للشرطة عدة تحقيقات، وشرع أيضاً في جملة من التحقيقات القضائية. ورغم أن الانتهاكات المنسوبة إلى الشرطة الوطنية تثير قلقاً بالغاً، فإنني متفائل بالاستجابة السريعة من جانب السلطات الوطنية.

٣٨ - وفي تشرين الثاني/نوفمبر، أسفرت المواجهات بين العصابات المتناحرة في حي لاسالين في بورت أو برنس عن مقتل عدة أشخاص. وأصدرت منظمات المجتمع المدني المحلية تقارير عامة عن نتائج تحقيقاتها في الجرائم. ووفقاً لهذه التقارير، قُتل ما بين ٢٥ و ٧١ شخصاً على يد عصابة إجرامية، وتعرض ما يربو عن ١١ امرأة وفتاة إلى الاغتصاب، ونحو من ١٥٠ منزلاً للنهب. ولئن كانت هذه المنظمات تنسب مسؤولية الجرائم بالأساس إلى العصابات الإجرامية التي تتنافس من أجل السيطرة على السوق المحلية، فإنّ ما يثير القلق هو أنّ هذه المنظمات تقول جميعها بوجود مستوى من التواطؤ مع الجهات الفاعلة التابعة للدولة. ويخضع اثنان من ضباط الشرطة بالفعل للتحقيق، أحدهما فيما يتعلق بقضية غراند رافين لشهر تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٧ حينما قُتل ثمانية أشخاص في إحدى عمليات الشرطة، ويُقال أيضاً أنّ هذه الضابطين شاركا في حادثة لاسالين.

٣٩ - وفي كانون الأول/ديسمبر، رفع ٣٥ ضحية شكوى أمام محكمة بورت أو برنس الابتدائية ضد تسعة أشخاص بتهمة القتل والعنف الجنسي وتدمير الممتلكات خلال الأحداث التي وقعت في لاسالين. وفي ١٦ كانون الثاني/يناير، أصدر مكتب أمين المظالم الوطني لحقوق الإنسان تقريراً عن هذه الأحداث شكّل أول تقرير علني له عن حادثة كبرى، وأبرز الإجراءات الإيجابية التي اتخذتها الشرطة الوطنية والنظام القضائي، بما في ذلك تدخل الشرطة من أجل تأمين المنطقة، وفتح الشرطة لتحقيق، وتعيين قاض، ثم إجراء مقابلات، وإرسال الضباط من أجل الحصول على الأقوال. وأسفرت التحقيقات التالية عن اعتقال ١٩ شخصاً. وبالموازاة مع ذلك، تواصل البعثة إجراء تحقيقاتها الخاصة في هذه الأحداث.

٤٠ - ورغم أن البعثة تلاحظ وجود تحسن بشكل عام في قدرة المفتشية العامة للشرطة الوطنية، فإنه لا بد من الإشارة إلى أنّ المفتشية قد حققت في أقل من نصف الانتهاكات الموثقة من قبل البعثة والبالغ عددها ٢٢٩ انتهاكا في الفترة الفاصلة بين تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٧ وتشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٨. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، تم الإبلاغ لدى المفتشية العامة عن ١٠٥ من القضايا التأديبية، بما في ذلك ٥٥ ادعاءً بحدوث انتهاكات لحقوق الإنسان. وأوصت المفتشية بفرض عقوبات ضمن ٢١ قضية، تم تنفيذ ١١ منها. و فقط ٦ دعاوى بشأن انتهاكات لحقوق الإنسان تم تحويلها إلى الإجراءات القضائية. ومن أصل ٢١٦ قضية حققت فيها المفتشية من يناير/كانون الثاني ٢٠١٧ إلى نوفمبر/تشرين الثاني ٢٠١٨، تم تحويل ٣٠ إلى الملاحقة القضائية وتم الشروع في الإجراءات بشأن ٢٠ منها. وتشمل الانتهاكات التي تنتظر التحقيق القضائي الفعال قضيتي ليلافوا وجران رافين الشهيرتين اللتين تعود أحداثهما إلى تشرين الأول/أكتوبر وتشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٧ (انظر S/2018/241)، الفئرتان ٣٤ و ٣٥).

٤١ - وفي ١٠ كانون الأول/ديسمبر، وبحضور الرئيس موييز والسلطات الوطنية ومنظمات المجتمع المدني المحلية والشركاء الدوليين، احتفلت البعثة بالذكرى السنوية السبعين لاعتماد الإعلان العالمي لحقوق الإنسان. وقد أكد الرئيس، في كلمته، مجددا التزامه باحترام حقوق الإنسان وكر الإعراب عن عزمه تحسين الأحوال المعيشية للهايتيين.

واو - أعمال التحضير لإجراء الانتخابات (النقطة المرجعية ١١)

٤٢ - أوصت بعثة لتقييم الاحتياجات الانتخابية، تم إيفادها إلى هايتي في الفترة من ٣ إلى ٧ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٨، بالاستجابة للطلب المقدم من الحكومة للحصول على الدعم الانتخابي الذي سيتم توفيره من خلال مشروع متكامل بقيادة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وضمن إطار نهج "وحدة العمل في الأمم المتحدة" وإلى غاية ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٢٠. كما أوصت البعثة بأن ينشئ ممثلي الخاص آلية لدى المجتمع الدولي من أجل تنسيق الرسائل والنهج، وبأن يتم إنشاء فرقة عمل معنية بالانتخابات تابعة للأمم المتحدة داخل مكتب ممثلي الخاص، بما في ذلك نائب الممثل الخاص في إطار دوره كرئيس لفريق الأمم المتحدة القطري. وقد أدرجت الحكومة مبلغ ٤٠ مليون دولار تقريبا ضمن مشروع قانون الميزانية للفترة ٢٠١٨/٢٠١٩ لتغطية التكاليف التشغيلية في عام ٢٠١٩.

٤٣ - ورغم قلة الإجراءات المتخذة لاستعراض مشروع القانون المؤسس لمجلس انتخابي دائم، فإن البرلمان ينظر حاليا في مشروع قانون يشمل عدة جوانب من تنظيم الانتخابات. وينص مشروع القانون على تخصيص حصة دستورية بنسبة ٣٠ في المائة للمرشحات على القوائم الحزبية، وأيضا على حوافر

للفاء بهذا المعيار وجزءات على عدم الوفاء به. وأقامت هيئة الأمم المتحدة للمرأة، في سياق دعمها للجهود الرامية إلى تعزيز مشاركة المرأة، شراكة مع اتحاد رئيسات البلديات لمعالجة القضايا التي تواجه المترشحات للمناصب السياسية.

رابعاً - الدعم المقدم للبعثة

٤٤ - قام مكتب دعم البعثة بإعادة وحدتين من وحدات الشرطة المشكلة، واحدة في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٨ وأخرى في كانون الثاني/يناير ٢٠١٩. وتم نقل وحدة ثالثة من جيريمي (غراند آنسي) إلى وميراغوان (مقاطعة نيب).

٤٥ - وتعمل البعثة على زيادة تقليص وجودها من خلال إغلاق ثلاثة معسكرات بحلول آذار/مارس ٢٠١٩. وتحسباً لإغلاق معسكر دلتا ونقل مقر شرطة الأمم المتحدة إلى قاعدة اللوجستيات، أكمل مكتب دعم البعثة تشييد مقر شرطة الأمم المتحدة في قاعدة اللوجستيات وتحديد معسكر الطيران السابق لاستيعاب أفراد هذه الشرطة.

٤٦ - ومنذ تموز/يوليه ٢٠١٨، نفذت البعثة سلسلة من أنشطة تحديد الحجم الصحيح الموجهة نحو إدارة سلسلة الإمداد على نحو مرّن. ومن أجل دعم أنشطة حصر المخزون بشكل سليم، نفذت البعثة أيضاً مشروع توزيع الأصول الذي هو عبارة عن نهج مبتكر يربط فائض البعثة بالبرنامج الفني وبمشاريع الشرطة، مما يؤدي إلى استخدام فعال للأصول الزائدة مع التأثير أيضاً إيجابياً على تنفيذ الولايات.

خامساً - السلوك والانضباط والمسائل ذات الصلة

٤٧ - لم يكن ثمة أي ادعاء جديد بوقوع استغلال وانتهاك جنسيين منذ الفترة المشمولة بالتقرير السابق. وواصلت البعثة تنفيذ استراتيجية السلوك والانضباط الثلاثية المحاور لجميع فئات موظفي الأمم المتحدة، بما في ذلك التدريبات وتقييمات المخاطر والإعلام، من أجل توعية السكان الهائيتيين بمعايير السلوك في الأمم المتحدة، وبخاصة سياسة عدم التسامح مطلقاً مع الاستغلال والانتهاك الجنسيين. وفي إطار الإجراءات التصحيحية، أبقّت البعثة قنوات الاتصال مفتوحة مع ضحايا الاستغلال والانتهاك الجنسيين واستمرت في إحالتهم إلى الجهات المعنية للحصول على المساعدة. ولا يزال هناك عدد من الدعاوى قيد النظر أمام المحاكم المحلية، وهي تتعلق بأمهات أبتن، أو يدعين، ولادة أطفالهم من حفظة سلام سابقين عملوا مع بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي. ويجري تناول هذه الدعاوى بالتشاور مع صاحبات المطالب ومع السلطات المضيفة والبلدان المساهمة ذات الصلة. ويجري وضع استراتيجية لضمان استمرار رصد هذه الحالات، والعمل أيضاً على تقديم الدعم حسب مقتضى الحال لصاحبات المطالب في هايتي، وذلك بغض النظر عن احتمال انتقال البعثة نحو وجود لا علاقة له بحفظ السلام.

سادساً - الجوانب المالية

٤٨ - خصصت الجمعية العامة في قرارها ٢٦٠/٧٢ باء مبلغاً إجماليه ١٢١,٥ مليون دولار للإنفاق على بعثة الأمم المتحدة لدعم نظام العدالة في هايتي للفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠١٨ إلى ٣٠ حزيران/يونيه

٢٠١٩. وفي ٨ شباط/فبراير ٢٠١٩، وصل مجموع الاشتراكات المقررة غير المسددة للحساب الخاص لبعثة الأمم المتحدة لدعم نظام العدالة في هايتي إلى ٥٤,٩ مليون دولار. وسُددت تكاليف أفراد الشرطة لتلك الفترة حتى ٣١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٨، أما تكاليف المعدات المملوكة للوحدات لتلك الفترة فقد سددت حتى ٣١ آذار/مارس ٢٠١٨.

سابعاً - التقييم الاستراتيجي والتخطيط للمرحلة الانتقالية

٤٩ - استجابة لطلب مجلس الأمن الوارد في القرار ٢٤١٠ (٢٠١٨)، أجرت الأمانة العامة للأمم المتحدة، بالتعاون مع وكالات الأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها الموجودة في البلد، تقييماً استراتيجياً دقيقاً وشاملاً للحالة في هايتي بهدف تقديم توصية مناسبة بشأن توقيت إغلاق بعثة الأمم المتحدة لدعم نظام العدالة في هايتي وإنهاء عملية حفظ السلام؛ وتحديد المجالات التي يمكن فيها، من خلال استمرار الدعم المقدم من الأمم المتحدة، الإسهام على أفضل وجه في الحفاظ على السلام وفي سير هايتي قدماً على طريق التنمية المستدامة؛ وتقديم توصيات على هذا الأساس بشأن التشكيلة المناسبة للأمم المتحدة في البلد بعد انتهاء بعثة الأمم المتحدة لدعم نظام العدالة في هايتي.

٥٠ - وأجريت عملية التقييم طوال فترة خمسة أشهر عبر التحليل المشترك والتخطيط المشترك والتنسيق الوثيق بين المقر ومنظومة الأمم المتحدة في الميدان، وتمخضت عن رؤية موحدة تتضمن منظوراً إقليمياً للحالة في البلد والتحديات المستمرة التي يواجهها، وتحليلاً مفصلاً للمزايا النسبية لانخراط الأمم المتحدة والشركاء غير التابعين للأمم المتحدة. واستُرشد في استخلاص استنتاجات هذا التقرير ووضع توصياته بمشاورات أجريت طوال هذه العملية مع المحاورين الهايتيين والشركاء الإقليميين، والجهات المانحة الرئيسية في إطار ثنائي والمؤسسات المالية الدولية الرئيسية، إلى جانب التقييمات التي أعدتها البعثة بشأن التقدم المحرز في بلوغ النقاط المرجعية ونتائج التخطيط الجاري لتعزيز تأهب فريق الأمم المتحدة القطري.

٥١ - ويواصل إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية للفترة ٢٠١٧-٢٠٢١ العمل بوصفه أداة التخطيط الرئيسية لتنسيق عمل البعثة وفريق الأمم المتحدة القطري من أجل التحضير للانتقال بسلاسة إلى وجودٍ للأمم المتحدة في هايتي خارج إطار حفظ السلام. وقدمت فرقة العمل المعنية ببرمجة المرحلة الانتقالية، التي تجمع قيادة البعثة وفريق الأمم المتحدة القطري، الدعم لوضع خطة عمل مشتركة جديدة بشأن الحوكمة وسيادة القانون (النتائج ٥ للإطار) للفترة ٢٠١٩-٢٠٢٠، تغطي المرحلة الانتقالية. وتشمل خطة العمل تحديد الموارد المتاحة حالياً للفريق القطري والثغرات المحتملة بعد انسحاب بعثة الأمم المتحدة لدعم نظام العدالة في هايتي، بما في ذلك تطوير الشرطة الوطنية، وإدارة السجون، وإصلاح العدالة، والحد من العنف المجتمعي، وتنفيذ خطة شاملة في مجال حقوق الإنسان والعدالة الجنسانية، وتنفيذ خطة وطنية للقضاء على العنف ضد المرأة.

٥٢ - وفي الوقت نفسه، أعد الفريق القطري بالتعاون مع بعثة الأمم المتحدة لدعم نظام العدالة في هايتي والمقر الصيغة النهائية لاستراتيجية مشتركة لتعبئة الموارد بهدف دعم تنفيذ الأولويات الاستراتيجية، مع مراعاة الاحتياجات الناشئة عن الانتقال إلى وجودٍ للأمم المتحدة خارج إطار حفظ السلام، ونهج الأمم المتحدة الجديد للتصدي للكوليرا. وأتاح وضع خطة عمل مطوّرة لتنفيذ بعض جوانب الاستراتيجية المشتركة لتعبئة الموارد تحديد تفاصيل الدعم المقدم من جهات معنية أخرى وإعداد مذكرات مفاهيمية لدعم التعاون مع السلطات الوطنية والجهات المانحة التقليدية وغير التقليدية، والمجتمع المدني، والشركاء الآخرين.

٥٣ - وتوجت العملية بإيفاد بعثة التقييم الاستراتيجي إلى هايتي في الفترة من ١٦ إلى ٢٠ كانون الثاني/يناير ٢٠١٩، بقيادة وكيل الأمين العام لعمليات السلام، جان - بيير لاکروا، والأمين العام المساعد لشؤون أوروبا ووسط آسيا والأمريكيتين، ميروسلاف ينتشا. وركزت الزيارة، التي استندت إلى مشاورات مكثفة بقيادة ممثلي الخاصة، هيلين لا ليمي، على إجراء مشاورات مع هيئة الرئاسة في هايتي، وحكومتها، والجهات صاحبة المصلحة التي تمثل مختلف الانتماءات السياسية، والقطاعات المؤسسية، والمجتمع المدني، والقطاع الخاص، ومنظمات حقوق الإنسان، والمنظمات النسائية. وكفلت هذه المشاورات أن تكون نتائج وتوصيات التقييم الاستراتيجي مرتكزة بشكل رئيسي إلى رؤية شعب هايتي من أجل بلده.

ثامنا - النتائج: الإنجازات والتحديات

٥٤ - منذ إغلاق بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي ونشر بعثة الأمم المتحدة لدعم نظام العدالة في هايتي، ظلت هايتي تتقدم على مسار إيجابي. والأثر التراكمي لـ ١٤ عاما من الجهود الوطنية الرامية إلى تحقيق الاستقرار والإصلاح، مقترنة بالدعم المقدم من الأمم المتحدة عن طريق حفظ السلام، وكذلك الدعم الإنمائي والإنساني، بات واضحا للعيان في سير الأعمال بشكل ديمقراطي وتعزيز المؤسسات، وإن كان ذلك بدرجات متفاوتة. ووجود عدد من المبادرات الحالية التي باشرتها السلطة التنفيذية للدعوة إلى الحوار يثبت استعدادها لمعالجة القضايا السياسية والاجتماعية - الاقتصادية المعقدة من أجل تحسين التماسك الاجتماعي والحياة اليومية لشعب هايتي.

٥٥ - وسعى عمل بعثة الأمم المتحدة لدعم نظام العدالة في هايتي في العام الماضي إلى مساعدة هايتي على معالجة أوجه القصور الهيكلية والتشغيلية في مجالات تطوير الشرطة، وحقوق الإنسان، والعدالة والإصلاحات، وتعزيز استجابات المؤسسات لترسيخ ثقة الجمهور في هذه القطاعات. وعلى النحو المبين في تقييم النقاط المرجعية الوارد في تقاريري، أحرز تقدم تدريجي في جميع المجالات المدرجة في إطار ولاية بعثة الأمم المتحدة لدعم نظام العدالة في هايتي، حيث طرأ تحسن على احترام وفعالية مؤسسات سيادة القانون والمؤسسات الأمنية، وفي مجال حماية حقوق الإنسان. وفي الوقت نفسه، زاد الوعي العام والدعم لإصلاح سيادة القانون، والمؤسسات المسؤولة، وكبح الفساد.

٥٦ - ولم يشهد أي قطاع آخر تقدما واضحا مثل قطاع الأمن وتطوير الشرطة الوطنية، ويدل ذلك على تواصل الاتجاه الذي لوحظ منذ الانسحاب الكامل للوحدات العسكرية لحفظ السلام الذي أنجز في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٧. والخطوات الواسعة المهمة في زيادة قدرات الشرطة تتجلى في القوام الحالي للقوة، البالغ ١٥.٠٥١ موظفا، مقابل ٢.٥٠٠ موظف في عام ٢٠٠٤؛ وتعاملها مع الحوادث الأمنية الرئيسية؛ وقدراتها القيادية المعززة بشدة؛ إلى جانب قدرتها على تنفيذ العمليات بشكل مستقل لمنع الجريمة وإدارة الاحتجاجات العامة في جميع أنحاء البلد. والانخفاض المطرد في الأنشطة الإجرامية المبلغ عنها كل سنة يمثل مؤشرا ملموسا على استمرار تحسن الحالة الأمنية في البلد.

٥٧ - وعلى الرغم من إحراز تقدم كبير، لا تزال هناك تحديات تعيق قدرة الشرطة الوطنية على الوفاء بولايتها الدستورية. فحيث أن الخطة الخمسية الاستراتيجية لتطوير الشرطة (٢٠٢١-٢٠١٧) نفذت بنسبة ٢٧,٦ في المائة في السنتين الأولى والثانية، فإن القوة تفتقر إلى ميزانية كافية، ولا تزال ضعيفة التجهيز، وإمكانيتها محدودة في الحصول على معدات لوجستية مثل المركبات ومعدات الحماية والدعم

الطبي لبلوغ قدرتها الكاملة. ومعالجة مسائل الأداء المرتبطة بحقوق الإنسان، مثل الاستخدام المفرط للقوة، والاعتقالات غير القانونية، التي تساهم في اكتظاظ السجون، لا تزال من الأولويات الحاسمة الأهمية.

٥٨ - وبالإضافة إلى ذلك، فإن عودة التهديد الأمني الذي تشكله العصابات المسلحة، ولا سيما في العاصمة، لا تزال تمثل تحدياً كبيراً. وينبغي أن تفتقر الجهود الرامية إلى تفكيك العصابات ببدائل سياسية واجتماعية واقتصادية لإعادة الإدماج والتعاون المتواصل مع أعضاء المجتمعات المحلية، وبرامج إدارة الأسلحة والذخائر. وقد أعربت الحكومة عن عزمها على إعادة إنشاء اللجنة الوطنية للتشجيع على نزع سلاح العصابات، وعلى تنفيذ مشاريع كثيفة العمالة لتحسين الهياكل الأساسية والمرافق الصحية. ويمكن القول باختصار إن قوة الشرطة الوطنية الآخذة في النمو لا تزال في مرحلة التطور، وإن المواكبة الدولية المستمرة لتعزيز فعاليتها وسلامتها التشغيلية بشكل كامل يمكن أن تفيده في الحفاظ على ما حققته من مكاسب.

٥٩ - وظل التقدم في قطاع العدالة متواضعاً، على الرغم من الجهود الوطنية المبذولة بأقصى قدر من حسن النية، وبدعم من الأمم المتحدة والبرامج الثنائية والمتعددة الأطراف على مر السنوات الـ ٢٥ الماضية. فعدم وجود استراتيجية إصلاح بحسب القطاعات جعل أثرها محدوداً يقتصر على مبادرات جزئية وغير منسقة داخل الدولة. واستمرار ارتفاع معدل الاحتجاز المطول السابق للمحاكمة - ٦٥ في المائة وأكثر - واكتظاظ السجون يبينان بوضوح أوجه الخلل في هذا القطاع. وعجز السلطة القضائية عن تحقيق استقلالها التام يعتبر واحداً من الدوافع الرئيسية التي تشجع على الفساد والإفلات من العقاب وتحدياً أمام الحكومة الرشيدة. وفي هذا السياق، يُنظر إلى جهود السعي لفرض المساءلة في قضية بيتروكاربي البارزة بوصفه اختباراً هاماً لنظام الحكومة والنظام القضائي وذا أثر محفز على الرأي العام. وإقامة حوار عملي لتعزيز التقدم في قطاع العدالة، من خلال وضع خريطة طريق مملوكة وطنياً، تظل حاجة أساسية على مدى السنوات المقبلة.

٦٠ - ورغم أن البلد واصل إحراز بعض التقدم في مجال حقوق الإنسان، فإن الحالة العامة وإطار الحماية لا يزالان يتسمان بالهشاشة. ولمؤسسات الدولة سجل متفاوت في مجال حماية الحقوق المكفولة بموجب التزامات البلد الدولية في مجال حقوق الإنسان، وتشريعاته الوطنية. وكثيرة هي منظمات المجتمع المدني التي تفتقر إلى صوت قوي وتعاني من التجزؤ في سعيها إلى الاضطلاع بدورها الكامل في الرصد والدعوة والعمل كجزء من نظام وطني لحماية حقوق الإنسان. والفئات الضعيفة تفتقر إلى سبل الوصول إلى العدالة، ويتفشى الإفلات من العقاب على انتهاكات حقوق الإنسان، ولا يزال العنف الجنسي والجنساني يشكل مصدراً للقلق البالغ. وتظل ثقة الجمهور في مؤسسات الأمن والعدالة ضعيفة، بما في ذلك في مجال التصدي للعنف الجنسي والعنف الجنساني، وعنف العصابات، ويعزى ذلك أيضاً إلى عدم الاعتراف بالعنف الجنسي والجنساني بوصفه جريمة وعدم وجود آليات العدالة المراعية للاعتبارات الجنسانية.

٦١ - ولا تزال هابتي تحاول التغلب على تحديات إنمائية كبيرة ومتشابكة، بدءاً بارتفاع مستويات البطالة، وضعف التحصيل التعليمي الثانوي، والإيرادات الضريبية المحدودة والتنازلية، وارتفاع مستويات الفقر وعدم المساواة (نسبة معامل جيني في البلد ٤١,١)، وانخفاض الإنتاجية وقلة الاستثمارات الخاصة (تحتل هابتي المرتبة ١٨١ على مؤشر البنك الدولي المتعلق بسهولة ممارسة الأعمال التجارية). وإمكانية الحصول على الرعاية الصحية محدودة، ويزداد الأمر تعقيداً بسبب افتقار ٧٢ في المائة من السكان إلى نظم النظافة

الصحية الملائمة و ٤٢ في المائة من السكان إلى المياه الصالحة للشرب، الأمر الذي يؤثر بشكل مباشر في إمكانية الحد من الأمراض المنقولة بالمياه والقضاء عليها، بما في ذلك الكوليرا. وتضع هذه العوامل قدرة هايتي على الصمود على محك الاختبار الشديد نظرا لاقترانها بارتفاع مستوى التعرض للأخطار الطبيعية والمرتبطة بالمناخ، واستمرار الاحتياجات الإنسانية الناجمة عن انعدام الأمن الغذائي وإعادة المهاجرين.

٦٢ - وتعزيز الاستثمار الخاص وزيادة الإنتاجية أمران أساسيان للنمو الاقتصادي في المستقبل، ويقتضي ذلك معالجة أوجه عدم المساواة المتجذرة بعمق من أجل ضمان الاستقرار. ولا بد من توفر مزيج من الإرادة السياسية والثقة في الإدارة العامة والكفاءة في تحصيل الضرائب وترشيد النفقات الجارية. ويظل إحراز تقدم في الحالة الاجتماعية والاقتصادية، على نحو عادل ووفقا لخطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، ركيزة هامة للاستقرار الطويل الأجل. ووجود نظام تأهب قوي للتصدي للكوارث الطبيعية من خلال مواصلة تعزيز مديرية حماية المدنيين أمر بالغ الأهمية أيضا، إلى جانب الاعتراف بدورها القيادي وتخصيص الموارد الكافية لها.

٦٣ - ومع ذلك، لا تزال الحالة السياسية هششة، وتتسم بديناميات معقدة تفضي أحيانا إلى زعزعة الاستقرار. والمشهد السياسي المتجزئ والمستقطب بين الحكومة والمعارضة يؤثر سلبا في تنفيذ الإصلاحات التي تشتد الحاجة إليها، بما في ذلك في مجال العدالة وفي القطاعات الاقتصادية. وثمة توافق واسع في الآراء بين جميع شرائح المجتمع على الحاجة إلى تعديل دستور عام ١٩٨٧، بما في ذلك توقيت مدد الولايات الانتخابية التي تفتقر إلى الاتساق، مما يؤدي إلى إجراء انتخابات في كل سنة تقريبا. إلا أن حجم ونطاق التعديلات المتوخاة يجعلان تحقيقها في الأجل المتوسط أمرا غير مرجح، وذلك بسبب جملة أمور من بينها عملية التعديل المعقدة المنصوص عليها في الدستور، التي تتطلب أن يتم التصويت على التعديلات المقترحة في هئتين تشريعتين متتاليتين. وعلى الرغم من إحراز بعض التقدم فيما يتعلق بتمثيل المرأة، مثل وجود ٢٤ في المائة من النساء في مجلس الوزراء الحالي، لا تزال هناك تحديات جسيمة تتعلق بالتفاوتات والقيود التي تؤثر سلبا في صوت المرأة في المجال السياسي، ومشاركتها المحدية في الحوكمة والحصول على الأدوار القيادية، كما هو عليه الحال في البرلمان الذي لا يضم سوى امرأة واحدة في مجلس الشيوخ، وثلاث نساء أعضاء في مجلس النواب.

٦٤ - وتهيمن على الحالة في الوقت الراهن الأزمة الاقتصادية والسياسية، وكذلك النقص الواضح في موارد الحكومة لتوفير الاحتياجات الأساسية للدولة. وإذا أمكن تجاوز الأزمة بنجاح، ووافقت التجمعات السياسية على المضي قدما نحو إجراء انتخابات تحدد مواعيدها وفقا للدستور، فإن محور التركيز في الفترة المقبلة سينتقل إلى الانتخابات التشريعية، وربما أيضا إلى الانتخابات المحلية، في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٩، تليها الانتخابات الرئاسية في عام ٢٠٢١. ومن المتوقع أن تتصاعد التوترات السياسية مرة أخرى حول إقرار القانون الانتخابي، وإنشاء مجلس انتخابي مؤقت، وتسمية مرشحين للمناصب الانتخابية في البلديات والمقاطعات. بيد أن تأخير الانتخابات لن يؤدي إلى تأجيج التوترات فحسب، بل سيؤدي أيضا إلى شل البرلمان، على غرار ما حدث في عام ٢٠١٥.

تاسعا - الخيارات

٦٥ - إن مخاطر تجدد عدم الاستقرار الناجمة عما ذكر أعلاه من تحديات سياسية وأمنية واقتصادية وإنسانية وتحديات تتعلق بحقوق الإنسان قد أخذت بعين الاعتبار بعناية حين تقييم الإطار الزمني لاختتام عهد حفظ السلام وتحديد الشكل المفضل لوجود الأمم المتحدة في هايتي في مرحلة ما بعد حفظ السلام.

ورغم وجود قدرات وطنية كبيرة تستطيع التعامل مع التهديدات التي تحدق بالأمن الداخلي والنظام العام، مثلما تبين في الأزمة الأخيرة، فإن من الواضح أن العنصر الأساسي لمنع الانتكاسات موجود على الصعيد السياسي، وأن من الضروري مواصلة تعزيز الاستقرار السياسي في البلد. وبالمثل، وحيث إن عددا من الأهداف المتعلقة بسيادة القانون وحقوق الإنسان المذكورة في الاستراتيجية الستانية لخروج بعثة الأمم المتحدة لدعم نظام العدالة في هايتي لا يتوقع أن يُنجز بالكامل بحلول تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٩، فإن مواصلة بذل الجهود في القطاعات ذات الصلة ستظل بالغة الأهمية من أجل تحقيق الغاية النهائية من النقاط المرجعية المذكورة في تقرير S/2018/241.

٦٦ - وفي ضوء ما ذكر أعلاه، ناقشت بعثة التقييم الاستراتيجي مع الرئيس موييز وحكومته مدة ولاية بعثة الأمم المتحدة لدعم نظام العدالة في هايتي، التي يتوقع مجلس الأمن أن تنتهي في موعد لن يحل قبل تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٩، فضلا عن الخيارات المتاحة لتشكيل بعثة للأمم المتحدة تناسب على النحو الأمثل مع الحالة الراهنة على أرض الواقع، مع الأخذ في الحسبان التطورات الهائلة التي طرأت منذ عام ٢٠٠٤. وتُظن خلال المناقشات في نموذجين عامين مع صيغ متنوعة لكل منهما: الانتقال إلى بعثة سياسية خاصة تستطيع أن توفر بدرجات وأشكال مختلفة قدرات سياسية واستشارية متنوعة إلى جانب الدعم التقني والبرنامجي المقدم من فريق الأمم المتحدة القطري؛ والانتقال إلى تشكيل بعثة فريق الأمم المتحدة القطري بتنسيق من المنسق المقيم ومنسق الشؤون الإنسانية.

٦٧ - وفي إطار خيار فريق الأمم المتحدة القطري، لن تظل هايتي على جدول أعمال مجلس الأمن، وسيركز وجود الأمم المتحدة على دعم الجهود الوطنية الرامية إلى النهوض بالتنمية المستدامة والمساءلة على نطاق المنظومة بأسرها عن تنفيذ إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية. ولكن هذا الخيار لن يسمح بالإبقاء على مفوض الشرطة وبعض من ضباط الشرطة الدولية بموجب ولاية صادرة عن مجلس الأمن رغم أن وجودهم لأداء دور توجيهي واستشاري كان حاسم الأهمية لكفالة أداء الشرطة الوطنية الهايتية وتطورها.

٦٨ - وإنشاء بعثة سياسية خاصة سيظل مفيدا لدعم التركيز بقوة على التنمية، لأن البعثة ستكمل دور وكالات الأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها وهو دور تطغى عليه الصبغة التقنية والتركيز على التنمية الطويلة الأجل. وسيواصل إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية أداء دور أداة التخطيط الرئيسية من أجل تنسيق الأنشطة المتكاملة التي تضطلع بها البعثة وفريق الأمم المتحدة القطري. وستتيح البعثة السياسية الخاصة لمجلس الأمن أن يواصل مواكبة جهود هايتي الرامية إلى إحلال السلام المستدام وستعزز دور المساعي الحميدة للأمم المتحدة من خلال الولاية الممنوحة لممثلي الخاص. وإن المخاطر المحتملة للعودة إلى حالة عدم الاستقرار السياسي، على غرار ما نشهده حاليا، مع ما يترتب عليها أيضا من آثار على حالة حقوق الإنسان، تسلط الضوء على الميزة النسبية لهذا الخيار. واستُعرضت تشكيلات مختلفة لهذا الخيار تتفاوت بين مكتب سياسي صغير وهياكل أوسع للبعثة تشمل المهام الاستشارية للمضي قدما في تطوير وتوجيه جهاز الشرطة، وإصلاح العدالة بشكل استراتيجي ومركز، والمؤسسات الإصلاحية، والانتخابات، وحقوق الإنسان، والحد من العنف المجتمعي، من أجل دعم الحكومة في تنفيذ أولوياتها الاستراتيجية في مجال سيادة القانون في الأجلين القصير والمتوسط. وحين التخطيط للمرحلة الانتقالية، تم التركيز بشكل خاص على ضمان الانتقال السلس إلى التشكيل الجديدة. وسيتم إجراء تحليل محكم لتحديد المخاطر والفرص فيما يتعلق بمشاركة المرأة وأمنها في إطار مختلف التشكيلات المحتملة.

٦٩ - وفي جميع مراحل هذه المناقشات، كرر المحاورون الهايتيون الإعراب عن رأيهم في أن الوقت قد حان لإنهاء انخراط الأمم المتحدة في مجال حفظ السلام وتطبيق الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة. ولم يرد أي طلب لتمديد ولاية بعثة الأمم المتحدة لدعم نظام العدالة في هايتي بعد تاريخ ١٥ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٩.

٧٠ - وفي الوقت نفسه، واعترافا باستمرار الاحتياجات في البلد، أعربت السلطات الهايتية عن تأييدها لنشر بعثة سياسية خاصة في إطار الفصل السادس من ميثاق الأمم المتحدة تكون مصممة لمواكبة الأولويات الحالية في المجالات المحددة والاستراتيجية المتعلقة بسيادة القانون والأمن وحقوق الإنسان والتنمية، لفترة انتقالية، بحيث يُرفع اسم هايتي في وقت لاحق من جدول أعمال مجلس الأمن.

عاشرا - الملاحظات والتوصيات

٧١ - أُجرت عملية التقييم الاستراتيجي في خضم سياق اتسم بتجدد المظاهرات وأكد من جديد العناصر الرئيسية للنتائج والتوصيات التي وردت في التقييم. وإني أرى بوادر مشجعة في التقدم المستمر في تطور قوة الشرطة الوطنية، التي أدت عملها خلال المظاهرات بكفاءة مهنية وفعالية حظيتا باعتراف واسع النطاق وأظهرت قدراتها على التصدي للتحديات الأمنية في البلد. وتمشيا مع رؤية قيادة وشعب هايتي، فإني أرى أن الشرطة الوطنية ستكون قادرة على تحمل كامل المسؤولية عن أمن وحماية الهايتيين بحلول ١٥ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٩ في نهاية استراتيجية الخروج الستتانية التي يتوخاها المجلس، إلا إذا نشأت تحديات متعاضمة لقدرة الحكومة على التصدي للأزمة. وسأواصل رصد تطور الحالة في البلد مقارنة بهذا التقييم لإبقاء المجلس على علم بذلك.

٧٢ - ويمثل انتهاء حفظ السلام اعترافا موضوعيا ورمزيا بالإنجازات التي حققتها هايتي بنفسها وبقدراتها المتزايدة. وتقف الأمم المتحدة على أهبة الاستعداد لمواصلة دعم انتقال البلد إلى تحقيق التنمية المستدامة. وفي هذا السياق، يمكن لفترة من المساعدة المستمرة أن تكون ذات أهمية بالغة لمعالجة العوامل الرئيسية لعدم الاستقرار التي لم تعالج بعد، ودعم إصلاح الحوكمة، وتعزيز حقوق الإنسان وسيادة القانون، وكفالة أن يحقق البلد مزيدا من التحول الإيجابي.

٧٣ - ومن المهم للغاية أن تؤيد القيادة الهايتية نشر بعثة سياسية خاصة تقضي ولايتها بتوفير المساعي الحميدة وتقديم المشورة إلى الحكومة بشأن مجالات محددة تتعلق بالإصلاح السياسي، والانتخابات، والعدالة، والإصلاحات، وتطوير الشرطة، والحد من العنف المجتمعي، وحقوق الإنسان. وإني أوصي بأن يوافق مجلس الأمن على إنشائها في شكل مكتب استشاري استراتيجي صغير يقوده الممثل الخاص للأمين العام ويعمل جنبا إلى جنب مع القدرات التقنية لفريق الأمم المتحدة القطري، وبدعم من نائب الممثل الخاص للأمين العام والمنسق المقيم ومنسق الشؤون الإنسانية بوصفه جهة واحدة ثلاثية المهام، لمدة سنة واحدة، ابتداء من ١٦ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٩. وإني أتطلع إلى العمل مع المؤسسات الهايتية على تصميم هذا المكتب الجديد الصغير بشكل يلي توقعات الهايتيين.

٧٤ - واستنادا إلى الدروس المستفادة من عمليات الانتقال السابقة في هايتي وغيرها من السياقات القطرية، أوصي بأن يتم تدريجيا إنهاء تنفيذ ولاية بعثة الأمم المتحدة لدعم نظام العدالة في هايتي خلال الأشهر الستة الأخيرة مع إجراءات التسليم المناسبة لجميع المسؤوليات الأمنية التي تضطلع بها وحدات

الشرطة المشككة الخمس المتبقية إلى نظرائها في الشرطة الوطنية، وأن يتبع ذلك انتقال سلس إلى بعثة سياسية خاصة تكفل استمرارية بذل المساعي الحميدة دون انقطاع. وتبعاً لذلك، ولكي تستطيع بعثة الأمم المتحدة لدعم نظام العدالة في هايتي الحفاظ على القدرات الكافية حتى نهاية ولايتها، والاستمرار في تقديم الدعم إلى العمليات السياسية في الفترة التي تسبق الانتخابات، وعدم فرض أعباء لا لزوم لها على البعثة السياسية الخاصة التي ستشكل لاحقاً، فإنني أوصي بأن ينظر مجلس الأمن في تخصيص فترة تصفية منفصلة لبعثة الأمم المتحدة لدعم نظام العدالة في هايتي بعد تاريخ ١٥ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٩.

٧٥ - وسيركز المكتب الاستشاري الاستراتيجي الصغير الذي سيكون مقره في بورت أو برنس على تقديم الدعم والمشورة إلى حكومة هايتي ومؤسساتها بشأن المجالات ذات الأولوية الوطنية، مستهدفاً الإصلاح الاستراتيجي الذي يمكن أن يكون عاملاً محفزاً للاستقرار الطويل الأجل والتغيير في البلد في المجالات المبينة أدناه:

(أ) بذل المساعي الحميدة فيما يتعلق بالحوار الوطني والانتخابات وعمليات الإصلاح الدستوري؛

(ب) إسداء المشورة الاستراتيجية بشأن تطوير الشرطة بهدف دعم السلامة التشغيلية للشرطة الوطنية وتحقيق مزيد من التقدم في الخطة الاستراتيجية لتطوير الشرطة الوطنية للفترة ٢٠١٧-٢٠٢١. وسيطلب ذلك توفير قدرة تتكون من عدد محدود من مستشاري شرطة الأمم المتحدة للعمل مع الرتب العليا للشرطة الوطنية، بقيادة مفوض شرطة من ذوي الرتب العالية؛

(ج) إسداء المشورة الاستراتيجية بشأن مبادرات محفزة لإصلاح العدالة ضمن إطار مركز التنسيق العالمي لسيادة القانون التابع للأمم المتحدة، بما يشمل كبح الفساد واعتماد التشريعات الرئيسية وتطبيقها من خلال خارطة طريق مملوكة وطنياً للإصلاح؛

(د) إسداء المشورة الاستراتيجية بشأن الحد من العنف المجتمعي، لدعم الاستراتيجية الوطنية لمواجهة التحديات الناجمة عن تجنيد الشباب في العصابات، ويشمل ذلك الروابط مع ضبط الأمن في المجتمعات المحلية، وبرنامج إدارة الأسلحة والذخيرة؛

(هـ) إسداء المشورة الاستراتيجية بشأن الإصلاحات لاستكمال الجهود من خلال إصلاح العدالة والشرطة ومواصلة تحسين الظروف السائدة في السجون وسلامة السجناء، ومواصلة التقدم لتعزيز استقلال مديرية إدارة السجون؛

(و) إسداء المشورة الاستراتيجية بشأن حماية وتعزيز حقوق الإنسان، وحماية المرأة، وتمكين المرأة، بالاسترشاد بأنشطة رصد حقوق الإنسان والإبلاغ عنها.

٧٦ - وسيكون وجود الأمم المتحدة في البلد من هذا المكتب الاستشاري الاستراتيجي الصغير وفريق الأمم المتحدة القطري الذي سيُدمج عن طريق الأفرقة المتعددة التخصصات والأولويات الشاملة لعدة قطاعات. وسيشغل هذا الكيانان مقراً مشتركاً، وسيعملان يداً بيد على الصعيدين الهيكلي والموضوعي. وستستخدم القدرات المتوفرة في المكتب الاستشاري ووكالات الأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها لمعالجة الأولويات المشتركة ضمن الإطار الأوسع للرؤية الهايتية الساعية إلى التحول إلى بلد آمن وديمقراطي وذي دخل متوسط على أساس خطة عام ٢٠٣٠. وستواصل مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان

تقديم الدعم لمساعي الأمم المتحدة المشتركة في هايتي من أجل تعزيز برنامج عمل السلطات الوطنية المتعلق بحقوق الإنسان، بسبل منها توفير القدرات والموارد.

٧٧ - إن دور فريق الأمم المتحدة القطري في مجال دعم الإجراءات المؤسسية صوب إحراز تقدم في تحقيق أهداف التنمية المستدامة سيحظى بتركيز متجدد في المجالات التي كانت تتلقى سابقاً الدعم البرنامجي من بعثة الأمم المتحدة لدعم نظام العدالة في هايتي. وعلى وجه الخصوص، ستضطلع وكالات الأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها بمسؤولية تقديم الدعم التقني في مجالات العدالة والشرطة والإصلاحات، فضلاً عن الانتخابات، وتعمل يداً بيد مع المكتب الجديد لأداء دوره في إسداء المشورة وبذل المساعي الحميدة لكفالة الاتساق بين أنشطة المساعدة الاستراتيجية والتقنية. وسيتمنى ضمان الاتساق في أنشطة المساعدة الدولية من خلال التعاون الوثيق والتنسيق القوي مع الشركاء على الصعيد الثنائي الذين يواصلون تقديم الدعم والموارد البرنامجية الكبيرة لتطوير سيادة القانون في هايتي، بالإضافة إلى كفالة تخصيص الموارد للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة داخل قطاع سيادة القانون. وسيؤدي فريق الأمم المتحدة القطري أيضاً دوراً رئيسياً في مواصلة أنشطة توعية السكان خارج بورت أو برنس بشأن مجالات الإصلاح ذات الأهمية الحاسمة، وهو دور تؤديه حالياً الأفرقة المتنقلة التابعة لبعثة الأمم المتحدة لدعم نظام العدالة في هايتي، في ضوء الدروس المستفادة من عمل الأمم المتحدة منذ أمد طويل في هايتي بشأن ضرورة الحفاظ على نهج ينطلق من القاعدة إلى القمة.

٧٨ - وينبغي أن يتواصل تقييم التقدم المحرز في هذه الجهود من خلال النقاط المرجعية المستخدمة في استراتيجية خروج بعثة الأمم المتحدة لدعم نظام العدالة في هايتي، إلى أن تُنجز بصورة كاملة وتُستعرض في ضوء ولاية المكتب الاستشاري الاستراتيجي. وينبغي توضيح الأهداف المحددة للمكتب بالشراكة مع القيادة الهايتية، استناداً إلى رؤيتها من أجل البلد. وسأشرع في مفاوضات مع حكومة هايتي بشأن اتفاق حول مركز البعثة، وذلك كجزء من عملية إنشاء البعثة الجديدة.

٧٩ - ومن أجل إكمال الأدوات المتاحة للمكتب الاستشاري الاستراتيجي الصغير الجديد لبذل المساعي الحميدة وتقديم المشورة، فإن ثمة حاجة إلى مواصلة توسيع نطاق برامج المساعدة التقنية التي يقدمها فريق الأمم المتحدة القطري في مجالات العدالة والإصلاحات وتطوير الشرطة. وإنني أدعو الدول الأعضاء إلى تقديم التمويل الطوعي اللازم لبناء القدرات في هذه المجالات ذات الأولوية باعتباره شرطاً مسبقاً لنجاح المرحلة الانتقالية، تمسحياً مع إعلان الالتزامات المشتركة بشأن عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام وقرار مجلس الأمن ٢٤٤٧ (٢٠١٨). وينبغي أيضاً مواصلة المناقشات بين القيادة الهايتية والأمانة العامة بشأن إمكانية استخدام صندوق بناء السلام.

٨٠ - وبالرغم من الغياب المؤسف لأي قاضيات معيّنات حديثاً، فأنا أرحب بإتمام عملية التعيين في محكمة النقض، وهذا دليلٌ على أنه من الممكن إحراز تقدم حتى في المجالات التي استمرت فيها حالات الجمود. كما أرحب بإعداد خطة عمل جديدة لمعالجة الاحتجاز المطول قبل المحاكمة، وأدعو إلى اتخاذ إجراءات متضافرة لإحراز تقدم ملموس في تنفيذها.

٨١ - واعتزافاً بمجمل الإنجازات التي حققتها البلد في السنوات الأخيرة، أشيد بحكومة هايتي وشعبها على جهودهما الرامية إلى تعزيز الاستقرار السياسي والأمني في بلدهما، رغم كثرة التحديات. وتُبرز المظاهرات العنيفة التي وردت أنبأؤها خلال الفترة المشمولة بالتقرير، على الرغم من فترة هدوء نسبي في

بادئ الأمر، الحاجة الملحة إلى الحوار الوطني لترسيخ دعائم الاستقرار على المدى الطويل. وتقع على عاتق جميع القادة الهايتيين، في الحكومة والمعارضة وفي قطاعات المجتمع الأخرى، مسؤولية دعمه.

٨٢ - وقد أُحرز تقدم كبير في تنمية المؤسسات، بينما يتطلب الاستقرار على المدى الطويل مزيداً من توطيد النظام السياسي وإقامة علاقات تعاون بين فروع السلطة الثلاثة، الأمر الذي لا يمكن تحقيقه إلا من خلال القيادة السياسية القوية والعمل الشجاع من قبل الإدارات الحالية والمقبلة.

٨٣ - وبينما نحن نمضي نحو تعديل شراكة الأمم المتحدة مع هايتي، فأنا أشجّع قيادة هايتي وشعبها على الاستفادة الكاملة من بعثة الأمم المتحدة لدعم نظام العدالة في هايتي ومواصلة العمل معها استعداداً لإنهاء عملية حفظ السلام بنجاح في هايتي وبداية علاقتنا الجديدة. لذلك، أمل أن يوفّر الانتقال الوشيك زخماً متجدداً لتحقيق تقدم أسرع في تحقيق النقاط المرجعية.

٨٤ - وفي الختام، أود أن أعرب عن خالص امتناني لممثلي الخاصة لهايتي، هيلين لا ليم، ولنساء ورجال البعثة وفريق الأمم المتحدة القطري على ما يقومون به من عمل وما يبذلونه من تفانٍ مساهمةً منهم في تحقيق الاستقرار في هايتي ودعمهم لهذا البلد وهو يسير على درب التنمية. وأود أيضاً أن أشكر الدول الأعضاء التي واصلت تزويد بالبعثة بضباط الشرطة والإصلاحات.

المؤشرات المرجعية والأهداف وخطوط الأساس

الرمز	دلالتة	الرمز	دلالتة
✓	على المسار الصحيح لبلوغ الغاية في الموعد المحدد (٨ مؤشرات، ١٧ في المائة)	↘	توقع وجود تحديات أمام تحقيق الهدف في الموعد المحدد لكن مع اتجاه تنازلي (٤ مؤشرات، ٨ في المائة)
↗	توقع وجود تحديات أمام تحقيق الهدف في الموعد المحدد لكن مع وجود اتجاه إيجابي (١٥ مؤشراً، ٣٢ في المائة)	⚠	عدم إحراز أي تقدم/ليس على المسار المفضي إلى تحقيق الهدف في الموعد المحدد (٧ مؤشرات، ١٥ في المائة)
→	توقع وجود تحديات أمام تحقيق الهدف في الموعد المحدد لكن مع وجود اتجاه متعثر (١١ مؤشراً، ٢٣ في المائة)	⚠	عدم توقع ورود أي معلومات مستكملة عن التقدم المحرز خلال الفترة المشمولة بالتقرير (مؤشر واحد، ٢ في المائة)

معلومات محدثة في ١٥ كانون الثاني/يناير الاتجاه
(أو في وقت محدد آخر)

النقطة المرجعية	المؤشر	الموعد المنشود	الهدف
١ - قيام السلطتين التنفيذية والتشريعية بإصدار التشريعات اللازمة لزيادة إمكانية اللجوء إلى العدالة، وتعزيز تطوير قدرات الشرطة الوطنية، ومعالجة مسألة الاحتجاز المطول قبل المحاكمة الذي يتسبب في اكتظاظ السجون؛ شروع جميع أجهزة الدولة في تنفيذ التشريعات الجديدة، بسبل منها كفالة استدامة المخصصات في الميزانية	١-١ وجود قانون الإجراءات الجنائية (١ - البدء في وضع مشروع القانون؛ ٢ - التصويت على مشروع القانون في كل مجلس من مجلسي البرلمان؛ ٣ - إصدار الرئيس للقانون)	نيسان/أبريل ٢٠١٩	٣ - إصدار القانون الجنائي الجديد
١ - قيام السلطتين التنفيذية والتشريعية بإصدار التشريعات اللازمة لزيادة إمكانية اللجوء إلى العدالة، وتعزيز تطوير قدرات الشرطة الوطنية، ومعالجة مسألة الاحتجاز المطول قبل المحاكمة الذي يتسبب في اكتظاظ السجون؛ شروع جميع أجهزة الدولة في تنفيذ التشريعات الجديدة، بسبل منها كفالة استدامة المخصصات في الميزانية	٢-١ وجود قانون الإجراءات الجنائية (١ - البدء في وضع مشروع القانون؛ ٢ - التصويت على مشروع القانون في كل مجلس من مجلسي البرلمان؛ ٣ - إصدار الرئيس للقانون)	نيسان/أبريل ٢٠١٩	٣ - إصدار قانون الإجراءات الجنائية
١ - قيام السلطتين التنفيذية والتشريعية بإصدار التشريعات اللازمة لزيادة إمكانية اللجوء إلى العدالة، وتعزيز تطوير قدرات الشرطة الوطنية، ومعالجة مسألة الاحتجاز المطول قبل المحاكمة الذي يتسبب في اكتظاظ السجون؛ شروع جميع أجهزة الدولة في تنفيذ التشريعات الجديدة، بسبل منها كفالة استدامة المخصصات في الميزانية	٣-١ وجود قانون المساعدة القانونية (١ - البدء في وضع مشروع القانون؛ ٢ - التصويت على مشروع القانون في كل مجلس من مجلسي البرلمان؛ ٣ - إصدار الرئيس للقانون)	نيسان/أبريل ٢٠١٩	٣ - إصدار قانون المساعدة القانونية
١ - قيام السلطتين التنفيذية والتشريعية بإصدار التشريعات اللازمة لزيادة إمكانية اللجوء إلى العدالة، وتعزيز تطوير قدرات الشرطة الوطنية، ومعالجة مسألة الاحتجاز المطول قبل المحاكمة الذي يتسبب في اكتظاظ السجون؛ شروع جميع أجهزة الدولة في تنفيذ التشريعات الجديدة، بسبل منها كفالة استدامة المخصصات في الميزانية	٤-١ وجود القانون الأساسي للشرطة الوطنية الهايتية الذي يرفع مديرية إدارة السجون إلى درجة مديرية مركزية (١ - البدء في وضع مشروع القانون؛ ٢ - التصويت على مشروع القانون في كل مجلس من مجلسي البرلمان؛ ٣ - إصدار الرئيس للقانون)	نيسان/أبريل ٢٠١٩	٣ - إصدار القانون الأساسي للشرطة الوطنية
١ - قيام السلطتين التنفيذية والتشريعية بإصدار التشريعات اللازمة لزيادة إمكانية اللجوء إلى العدالة، وتعزيز تطوير قدرات الشرطة الوطنية، ومعالجة مسألة الاحتجاز المطول قبل المحاكمة الذي يتسبب في اكتظاظ السجون؛ شروع جميع أجهزة الدولة في تنفيذ التشريعات الجديدة، بسبل منها كفالة استدامة المخصصات في الميزانية	٥-١ وجود قانون السجون (١ - البدء في وضع مشروع القانون؛ ٢ - التصويت على مشروع القانون في كل مجلس من مجلسي البرلمان؛ ٣ - إصدار الرئيس للقانون)	نيسان/أبريل ٢٠١٩	٣ - إصدار قانون السجون.
١ - قيام السلطتين التنفيذية والتشريعية بإصدار التشريعات اللازمة لزيادة إمكانية اللجوء إلى العدالة، وتعزيز تطوير قدرات الشرطة الوطنية، ومعالجة مسألة الاحتجاز المطول قبل المحاكمة الذي يتسبب في اكتظاظ السجون؛ شروع جميع أجهزة الدولة في تنفيذ التشريعات الجديدة، بسبل منها كفالة استدامة المخصصات في الميزانية	١ - إقرار مديرية إدارة السجون لقانون السجون وتقديمه إلى الشرطة الوطنية.		١ - إقرار مديرية إدارة السجون لقانون السجون وتقديمه إلى الشرطة الوطنية.

التقطة المرجعية	المؤشر	الموعد المنشود	الهدف	معلومات محدثة في ١٥ كانون الثاني/يناير الاتجاه (أو في وقت محدد آخر)
	٦-١ تحديد المؤسسات المعنية	تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٩	تحديد متطلبات التنفيذ، بما في ذلك مخصصات الميزانية، من أجل التشريعات الجديدة	تحديد الاحتياجات التنفيذية لما يلي: (أ) مشروع القانون الجنائي: لم يُعتمد بعد (ب) مدونة الإجراءات الجنائية: لم تُعتمد بعد (ج) قانون المساعدة القضائية: إنشاء لجنة فنية معنية بتنفيذ القانون من قبل وزارة العدل والأمن العام (د) القانون الأساسي للشرطة الوطنية: لم يعتمد بعد (هـ) قانون السجون: لم يُعتمد بعد
	٧-١ عدد ملفات القضايا الجديدة التي يقوم المدعون العامون بتجهيزها في الزمن الفعلي في نطاق الولاية القضائية لبورت - أو - برنس	تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٩	تجهيز المدعين العامين لما عدده ٨٠٠ قضية جديدة في الزمن الفعلي في نطاق الولاية القضائية في بورت - أو - برنس كل سنة	تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٧ - كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٨: قيام المدعين العامين في الولاية القضائية لبورت - أو - برنس بتجهيز ٥٩٥ قضية جديدة في الزمن الفعلي
	٨-١ نسبة الأفراد المحتجزين رهن الحبس الاحتياطي قبل المحاكمة لمدة تفوق عامين في السجن المدني في بورت - أو - برنس	تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٩	٥٠,٤ في المائة من المحتجزين رهن الحبس الاحتياطي في السجن المدني في بورت - أو - برنس	٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٨: ٦٤,٩ في المائة (٢٤٠٨ من بين ٣٧٠٥)
	٩-١ عدد القضايا التي أغلقها قضاة التحقيق في الولاية القضائية لبورت - أو - برنس	تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٩	إصدار ٧٥٠ أمراً كل سنة	تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٧ - كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٨: إصدار ٤٤٢ أمراً
	١٠-١ عدد القضايا الجنائية التي بتت فيها المحكمة الابتدائية لبورت - أو - برنس	تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٩	٨٨٠ قضية جنائية بتت فيها المحكمة الابتدائية في بورت - أو - برنس	تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٧ - كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٨: بتت المحكمة الابتدائية لبورت - أو - برنس في ٤٥٢ قضية جنائية
٢ - قيام السلطات الهايتية في الوقت المناسب بإجراء التعيينات اللازمة في قطاع العدالة على أساس الجدارة والتوازن بين الجنسين، بما في ذلك في المجلس الأعلى للجهاز القضائي، ومحكمة النقض، والمحكمة العليا	١-٢ وجود تقرير سنوي يعدّه المجلس الأعلى للقضاء يتضمن: ملاك الموظفين في الجهاز القضائي مصنفين حسب نوع الجنس؛ ونتائج عمليات تفتيش المحاكم؛ وعدد القضاة المعتمدين؛ وتنفيذ عملية تقييم القضاة	نيسان/أبريل ٢٠١٩	وجود تقرير سنوي من إعداد المجلس الأعلى للقضاء يتضمن: ملاك الموظفين في الجهاز القضائي مصنفين حسب نوع الجنس؛ ونتائج عمليات تفتيش المحاكم؛ وعدد القضاة المعتمدين؛ وتنفيذ عملية تقييم القضاة	الانتهاء من وضع التقرير التمهيدي المتعلق بحالة الجهاز القضائي وتقديمه إلى المجلس الأعلى للسلطة القضائية. ولم تبدأ بعد صياغة التقارير السنوية لهذه الهيئة.

التقطة المرجعية	المؤشر	الموعد المنشود	الهدف	معلومات محدثة في ١٥ كانون الثاني/يناير الاتجاه (أو في وقت محدد آخر)
مراجعة الحسابات والمنازعات الإدارية	٢-٢ عدد المقاعد المشغولة في المجلس الأعلى للقضاء، ومحكمة النقض، والمحكمة العليا لمراجعة الحسابات والمنازعات الإدارية، مصنفة حسب نوع الجنس	نيسان/أبريل ٢٠١٩	المجلس الأعلى للقضاء: ٩/٩ (٣ نساء) محكمة النقض: ١٢/١٢ (امرأة واحدة) المحكمة العليا لمراجعة الحسابات والمنازعات الإدارية: ٩/٩ (٣ نساء)	شغل الرئيس موز، في ٣١ كانون الثاني/يناير، المقاعد الستة التي كانت شاغرة في محكمة النقض منذ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥. وقد عُيّن القضاة الجدد لمدة ١٠ سنوات. وبما أنه لم يُعَيّن أي من المرشحات الثلاث التي اقترحها مجلس الشيوخ، فهناك امرأة واحدة في المحكمة التي تضم ١٢ قاضياً. وعُيّن أيضاً أحد القضاة الستة الجدد رئيساً للمحكمة ورئيساً للمجلس الأعلى للسلطة القضائية.
٣ - تتولى مديرية إدارة السجون مهام إدارية رئيسية حيث تقدم الخدمات الأساسية لجميع المحتجزين وتكفل احترام حقوقهم.	٣-١ عدد الوفيات من بين كل ١٠٠٠ سجين	تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٩	نسبة تساوي ١٠ لكل ١٠٠٠ سجين أو أقل	من ١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٨ إلى ١٥ كانون الثاني/يناير ٢٠١٩: بلغت النسبة ١٢,٩ لكل ١٠٠٠ سجين
٣-٢ عدد السجون التي تدعمها دوائر صحية عاملة للسجناء، مع التصنيف حسب نوع الجنس.	٢-٣ عدد السجون التي تدعمها دوائر صحية عاملة للسجناء، مع التصنيف حسب نوع الجنس.	تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٩	توفير ما يكفي من مرافق الرعاية الصحية للسجناء لتقدم الدعم إلى ٩ سجون من أصل ١٨ سجوناً و ٤ من أكبر مرافق الاحتجاز التابعة للشرطة الوطنية	سبعة سجون من أصل ١٨ سجوناً تدعمها دوائر صحية تعمل لخدمة السجناء
٣-٣ عدد الضباط المعيّنين في مديرية إدارة السجون الذين يتم استقدامهم في إطار عملية مخصصة، مصنّفين حسب نوع الجنس، من أصل ٩٤١ ضابطاً جديداً يجب تعيينهم بحلول سنة ٢٠٢١ لتلبية احتياجات مديرية إدارة السجون	٣-٣ عدد الضباط المعيّنين في مديرية إدارة السجون الذين يتم استقدامهم في إطار عملية مخصصة، مصنّفين حسب نوع الجنس، من أصل ٩٤١ ضابطاً جديداً يجب تعيينهم بحلول سنة ٢٠٢١ لتلبية احتياجات مديرية إدارة السجون	تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٩	تعيين ٣٠٠ ضابط في مديرية إدارة السجون، ٣٠ في المائة منهم نساء من أصل ٩٤١ ضابطاً جديداً يجب تعيينهم لتلبية احتياجات المديرية بحلول سنة ٢٠٢١	في الفترة من ١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٨ إلى ١٥ كانون الثاني/يناير ٢٠١٩، تم تعيين وتدريب ما مجموعه ١٥١ طالباً، من بينهم ٢١ امرأة، وأرسلوا للعمل في مديرية إدارة السجون.
٣-٤ عدد السجون التي تشهد مديرية إدارة السجون بأنها قادرة على العمل دون دعم خارجي كامل مقدّم من جهات فاعلة دولية (بعثة الأمم المتحدة لدعم نظام العدالة في هايتي أو غيرها)	٣-٤ عدد السجون التي تشهد مديرية إدارة السجون بأنها قادرة على العمل دون دعم خارجي كامل مقدّم من جهات فاعلة دولية (بعثة الأمم المتحدة لدعم نظام العدالة في هايتي أو غيرها)	تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٩	حصول ٩ سجون من أصل ١٨ سجوناً على شهادات	أتمت لجنة الرصد والتقييم المشتركة بين مديرية إدارة السجون وبعثة الأمم المتحدة لدعم نظام العدالة في هايتي الجولة الأولى من تقييمات السجون، استناداً إلى معايير محدّدة لإصدار الشهادات. وسُيُنَاقَش التقرير التي يتضمن التوصيات مع الإدارة العليا لمديرية إدارة السجون.
٤ - تمكّن الشرطة الوطنية من الاستجابة لحالات الإخلال بالنظام العام وإدارة التهديدات الأمنية في جميع أنحاء هايتي، مع التحلي بمستويات عالية من الكفاءة المهنية والوعي في مجال حقوق الإنسان ومراعاة الفروق بين الجنسين، دون الحاجة إلى	٤-١ معدل تنفيذ الخطة الإنمائية الاستراتيجية للشرطة الوطنية للفترة ٢٠١٧-٢٠٢١	تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٩	تنفيذ نسبة ٤٣ في المائة (٥٧ من أصل ١٣٣ من أولويات الخطة الإنمائية الاستراتيجية)	معدل التنفيذ الحالي: ٢٧,٦ في المائة. ومن بين الإجراءات ذات الأولوية الـ ١٣٣ التي تتضمنها الخطة، من المتوقع تنفيذ ٩٦ خلال الفترة ٢٠١٧-٢٠١٩. وحتى الآن، لم يُنجز أي إجراء ذي أولوية، ويوجد ١٤ إجراء في مرحلة متقدّمة من التنفيذ، وبدأ تنفيذ ٨٢ إجراء، ولم يبدأ تنفيذ ٣٧ إجراء.
٤-٢ عدد ضباط الشرطة لكل ١٠٠٠ مواطن	٤-٢ عدد ضباط الشرطة لكل ١٠٠٠ مواطن	تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٩	١,٤٥	١,٣٢ بعد إعادة تصويب أتت بعد عملية لتنقية كشوف المرتبات

التقطة المرجعية	المؤشر	الموعد المنشود	الهدف	معلومات محدثة في ١٥ كانون الثاني/يناير الاتجاه (أو في وقت محدد آخر)
دعم دولي، نتيجة لتنفيذ الأولويات ذات الصلة من الخطة الإنمائية الاستراتيجية للشرطة الوطنية للفترة ٢٠٢١-٢٠١٧	٤-٣ النسبة المئوية للشرطيات	تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠١٩	١١ في المائة	٩,٨٩ في المائة (٤٩٨ امرأة من مجموع ١٥٥٤ ضابطاً)
	٤-٤ النسبة المئوية لقدرات الشرطة الوطنية الموجودة بشكل ثابت خارج منطقة بورت - أو - برنس الحضرية الكبرى	تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠١٩	٤٠ في المائة	٣٥,٠٤ في المائة
	٤-٥ عدد الوحدات المتخصصة التابعة للشرطة الوطنية المسؤولة عن حفظ النظام العام من أصل الوحدات البالغ عددها ١٣ وحدة (١٢ وحدة لحفظ النظام في المقاطعات وسرية واحدة للتدخل وحفظ النظام) القادرة على التصدي للتهديدات الأمنية دون دعم من البعثة	تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠١٩	قدرة جميع الوحدات البالغ عددها ١٣ وحدة على التصدي للتهديدات الأمنية دون دعم من البعثة	تعمل سبع وحدات من أصل ١٣ وحدة دون دعم من البعثة
	٤-٦ النسبة المئوية لعمليات حفظ النظام العام والعمليات الأمنية المقررة التي اضطلعت بها الشرطة الوطنية دون دعم من البعثة	تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠١٩	١٠٠ في المائة من العمليات دون دعم من البعثة	أُجرت ٩٥ في المائة من العمليات دون دعم من البعثة
	٤-٧ النسبة المئوية من الميزانية الوطنية المخصصة للشرطة الوطنية	تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠١٩	٨,٠ في المائة من الميزانية الوطنية للشرطة الوطنية	نسبة ٦,٦ في المائة من الميزانية الوطنية مخصصة في الوقت الحالي للشرطة الوطنية. وإذا اعتمد البرلمان أحدث مشروع لقانون الميزانية لسنة ٢٠١٨-٢٠١٩، فستحصل الشرطة الوطنية على نسبة ٦,٢ في المائة من الميزانية الوطنية.
٥ - تعزيز آليات الرقابة والمساءلة الداخلية في قطاعات العدالة والسجون والشرطة لمعالجة حالات سوء السلوك، وكفالة زيادة الفعالية والامتثال لحقوق الإنسان	٥-١ عدد المحاكم الابتدائية التي خضعت للتفتيش (من أصل ١٨) عدد محاكم الاستئناف التي خضعت للتفتيش (من أصل ٥)	نيسان/أبريل ٢٠١٩	قيام وزارة العدل بتفتيش جميع المحاكم الابتدائية الثماني عشرة ومحاكم الاستئناف الخمس	بدأت جولة تفتيش في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٨، بدءاً بالدائرة القضائية لبلدة كروا دي بوكي. ومن المقرر أن تتم زيارة الدائرتين القضائيتين بلدي بورت - دو - بيه وأنس - أ - فو قبل نهاية كانون الثاني/يناير ٢٠١٩.
	٥-٢ النسبة المئوية من الادعاءات بارتكاب مسؤولين عموميين انتهاكات لحقوق الإنسان (ضباط الشرطة الوطنية وضباط مديرية إدارة السجون) التي حُققت فيها المفتشية العامة للشرطة الوطنية	نيسان/أبريل ٢٠١٩	تحقيق المفتشية العامة للشرطة الوطنية في ٨٠ في المائة من جميع الادعاءات	١ كانون الثاني/يناير - ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٨: التحقيق في ٧٥,٧ في المائة من الادعاءات المتعلقة بحقوق الإنسان والموجهة ضد ضباط الشرطة الوطنية، بمن فيهم موظفو مديرية إدارة السجون (١٩٦ تحقيقاً من بين ٢٥٩ ادعاء ورد).
	٥-٣ النسبة المئوية من حالات سوء السلوك المؤكدة الصادرة عن ضباط الشرطة الوطنية وضباط مديرية إدارة السجون الذين اتخذت الشرطة الوطنية إجراءات تأديبية بحقهم	نيسان/أبريل ٢٠١٩	تنفيذ عقوبات في ٦٠ في المائة من الحالات التي جرى التحقيق فيها	١ كانون الثاني/يناير - ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٨: أدت ٢١,٥ في المائة (٨٧ حالة) إلى فرض عقوبات، من أصل ٤٠٤ ادعاء بسوء سلوك ضد ضباط في الشرطة الوطنية، من بينهم مسؤولون في مديرية إدارة السجون. وشرعت المفتشية العامة للشرطة في التحقيق في ٣٥٣ من هذه الحالات.

معلومات محدثة في ١٥ كانون الثاني/يناير الاتجاه
(أو في وقت محدد آخر)

التقطة المرجعية	المؤشر	الموعد المنشود	الهدف
٤-٥ النسبة المئوية من ضباط الشرطة الوطنية وضباط مديرية إدارة السجون الذين ثبت ارتكابهم لجرائم أو انتهاكات لحقوق الإنسان الذين قامت السلطات القضائية بمقاضاتهم	٢٠١٩ نيسان/أبريل	قيام السلطات القضائية بمقاضاة ١٠٠ في المائة من ضباط الشرطة الوطنية الذين ثبت ارتكابهم لجرائم أو انتهاكات لحقوق الإنسان	١ كانون الثاني/يناير - ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٨: محاكمة ضباط شرطة في ١٢,٤ في المائة من قضايا تتعلق بانتهاكات لحقوق الإنسان (مقاضاة ٣٢ ضابطاً من أصل ٢٥٩ حالة).
٥-٥ النسبة المئوية لموظفي المفتشية العامة للشرطة الوطنية الموفدين إلى خارج منطقة بورت - أو - برنس الحضرية الكبرى، مصنفة حسب نوع الجنس	٢٠١٩ نيسان/أبريل	٣٠ في المائة من العدد المتوقع البالغ ٣٤٠ موظفاً من موظفي المفتشية العامة للشرطة الوطنية الموفدين إلى خارج منطقة بورت - أو - برنس الحضرية الكبرى	اعتباراً من كانون الثاني/يناير ٢٠١٩، لم يوفد أي واحد من الأفراد البالغ عددهم ١٩٤ فرداً المعيّنين في المفتشية العامة للشرطة الوطنية إلى خارج منطقة بورت - أو - برنس الحضرية الكبرى. ومع ذلك، تنظر حالياً المديرية العامة للشرطة الوطنية في مشروع خطة لفتح مكتب إقليمي للمفتشية العامة في المقاطعة الشمالية.
٦ - إبداء الهايتيين رجالاً ونساءً، لا سيما الفئات الأكثر ضعفاً وتهميشاً، مزيداً من الثقة في قدرات النظام القضائي واستعداده للتصدي للجريمة، وفي قدرات الشرطة الوطنية واستعدادها لتوفير الأمن	٢٠١٩ نيسان/أبريل	١-٦ نسبة السكان الذين يعربون عن رضاهم عن أداء الشرطة الوطنية في مجال الحد من الجريمة	لم يُجر الاستقصاء بعد.
٦-٢ عدد الشباب المعرضين للخطر والنساء المستفيدات من برامج الحد من العنف المجتمعي وبرامج إعادة الإدماج الذين يُبدون استعدادهم للعمل مع الشرطة الوطنية في إطار مبادراتها المتعلقة بالتحفارة المجتمعية وإنفاذ القانون	٢٠١٩ نيسان/أبريل	تعاون ٥٠٠ شخص من الشباب المعرضين للخطر والنساء مع الشرطة الوطنية في إطار مبادراتها المتعلقة بالتحفارة المجتمعية وإنفاذ القانون	تعاون ٣ ٣٢٦ من الشباب المعرضين للخطر و ٢ ٠٢٧ امرأة مع الشرطة الوطنية في إطار مبادراتها المتعلقة بالتحفارة المجتمعية وإنفاذ القانون
٦-٣ عدد ضحايا القتل العمد لكل ١٠٠ ٠٠٠ مواطن، مصنفة بحسب نوع الجنس والسن	٢٠١٩ نيسان/أبريل	بلوغ معدل القتل العمد ٩,٣ أو أقل، مع التصنيف حسب الجنس والسن	من ١ كانون الثاني/يناير إلى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٨: تقدير نسبة جرائم القتل الخطأ بـ ٦,٦٣ لكل ١٠٠ ٠٠٠ مواطن (٧٥٧ حالة قتل عمد - ٦٩٧ من الذكور وبينهم ١٣ قاصراً) و ٦٠ أنثى (بينها ١٠ قاصرات) من الضحايا.
٦-٤ عدد حالات الاختطاف المبلغ عنها في منطقة بورت - أو - برنس الحضرية الكبرى	٢٠١٩ نيسان/أبريل	الإبلاغ عن ٥٠ حالة اختطاف أو أقل في منطقة بورت - أو - برنس الحضرية الكبرى (كل سنة)	من ١ كانون الثاني/يناير إلى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٨: ٤٦ حالة اختطاف طالت ٤٩ شخصاً (٢١ رجلاً و ٢٨ امرأة). ومن أصل ٤٦ حالة، أبلغ عن وقوع ٢٩ حالة في منطقة بورت - أو - برنس الحضرية الكبرى.
٦-٥ عدد الحوادث المتصلة بأنشطة العصابات في المناطق التي يسودها التوتري في سيبي سولاي وبيل إير ومارتيسان	٢٠١٩ نيسان/أبريل	١٨ حادثاً أو أقل من الحوادث المتصلة بأنشطة العصابات في المناطق التي يسودها التوتري في سيبي سولاي وبيل إير ومارتيسان (كل سنة)	من ١ كانون الثاني/يناير إلى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٨: ٣٢ حادثاً

التقطة المرجعية	المؤشر	الموعد المنشود	الهدف	معلومات محدثة في ١٥ كانون الثاني/يناير الاتجاه (أو في وقت محدد آخر)
	٦-٦ عدد حالات العنف الجنسي والجنساني التي حققت فيها الشرطة الوطنية، مما يعكس تعزيز قدرات الشرطة الوطنية	نيسان/أبريل ٢٠١٩	التحقيق في ما لا يقل عن ٢٧٥ حالة من حالات العنف الجنسي والجنساني (كل سنة)	من ١ كانون الثاني/يناير إلى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٨: التحقيق في ٢١٣ حالة تتعلق كلها بنساء (٥٨ امرأة و ١٥٥ أنثى قاصرة)
٧ - اضطلاع المكتب الوطني لأمن المظالم بمهامه على نحو مستقل وقيامه بحماية المواطنين الذين انتهكت حقوقهم.	٧-١ مستوى امتثال مكتب أمين المظالم للمعايير الدولية بشأن عمل المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان واحتفاظه بقدرة هيكلية تسمح له بالعمل بوصفه مؤسسة مستقلة وفعالة وفقاً لمبادئ باريس	تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٩	الغفة ألف وفقاً لمبادئ باريس	الغفة ألف وفقاً لمبادئ باريس حتى القرار المقبل للتحالف العالمي للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان المتوقع صدوره في أيار/مايو ٢٠١٩
	٧-٢ عدد التوصيات الصادرة عن مكتب أمين المظالم التي تنفذها مؤسسات سيادة القانون الوطنية	نيسان/أبريل ٢٠١٩	تنفيذ مؤسسات سيادة القانون الوطنية ثلاث توصيات صادرة عن مكتب أمين المظالم	لم تصدر أي توصيات
٨ - تفاعل منظمات المجتمع المدني، بما فيها تلك التي تمثل المرأة، مع السلطات الهايتية من أجل الدعوة إلى تعزيز وحماية حقوق الإنسان، وتمكين هذه المنظمات من تقديم الادعاءات المتعلقة بانتهاكات حقوق الإنسان إلى السلطات القضائية أو الإدارية المختصة	٨-١ عدد التقارير الموازية التي تعدها منظمات المجتمع المدني وتقدمها إلى الآليات الدولية لحقوق الإنسان	نيسان/أبريل ٢٠١٩	إعداد منظمات المجتمع المدني تقريرين وتقديمهما إلى الآليات الدولية لحقوق الإنسان	منذ أكتوبر/تشرين الأول ٢٠١٧، عُرضت على المكلفين بولايات في إطار الإجراءات الخاصة لمجلس حقوق الإنسان ثلاث حالات ادعاءات بحدوث انتهاكات لحقوق الإنسان نتيجة لتقارير تقدمت بها منظمات المجتمع المدني. في ٥ كانون الأول/ديسمبر، عقدت لجنة البلدان الأمريكية لحقوق الإنسان جلسة استماع في واشنطن بشأن حالة "الأشخاص المحرومين من الحرية في هايتي"، استناداً إلى تقرير تقدمت به إحدى منظمات المجتمع المدني الهايتية. وأوصت اللجنة بأن يقوم مقررها المعني بحقوق الأشخاص المحرومين من الحرية بزيارة رسمية إلى هايتي.
	٨-٢ عدد الحالات التي تبلغ عنها منظمات المجتمع المدني المحلي التي ترصد انتهاكات حقوق الإنسان.	نيسان/أبريل ٢٠١٩	نشر منظمات المجتمع المدني المحلي التي ترصد انتهاكات حقوق الإنسان ١٠ تقارير (كل سنة)	في عام ٢٠١٨، نُشر ما مجموعه ١٧ تقريراً.
٩ - وفاء السلطات الوطنية بالتزاماتها الدولية في مجال حقوق الإنسان، بما في ذلك محاسبة الأفراد المسؤولين عن انتهاكات حقوق الإنسان الحالية والسابقة والوفاء بالتزاماتها المتعلقة بتقديم التقارير إلى هيئات معاهدات حقوق الإنسان	٩-١ وجود خطة عمل وطنية بشأن حقوق الإنسان	تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٩	إعداد خطة عمل وطنية لتنفيذ التوصيات المقدمة من آليات حقوق الإنسان، ولا سيما من خلال الاستعراض الدوري الشامل لمجلس حقوق الإنسان	بدأت اللجنة الوزارية لحقوق الإنسان العمل لوضع خطة عمل وطنية بشأن حقوق الإنسان، عملاً بالتوصية الصادرة عن مجلس حقوق الإنسان في نيسان/أبريل ٢٠١٧.
	٩-٢ عدد التوصيات المقدمة من آليات حقوق الإنسان التي قبلتها حكومة هايتي	نيسان/أبريل ٢٠١٩	قبول حكومة هايتي ٣ توصيات مقدمة من آليات حقوق الإنسان	من بين التوصيات الست عشرة التي أصدرتها اللجنة المعنية بحقوق الإنسان في عام ٢٠١٤، أظهرت الدولة في التقرير الدوري الذي أعدته في عام ٢٠١٨ أنه تم اتخاذ إجراء لتنفيذ ثمانية منها جزئياً.

التقطة المرجعية	المؤشر	الموعد المنشود	الهدف	معلومات محدثة في ١٥ كانون الثاني/يناير الاتجاه (أو في وقت محدد آخر)
	٣-٩ عدد التقارير التي أعدها حكومة هايتي وقدمتها إلى الآليات الدولية لحقوق الإنسان	نيسان/أبريل ٢٠١٩	قيام حكومة هايتي بإعداد تقريرين وتقديمهما إلى الآليات الدولية لحقوق الإنسان	في ٢٠ كانون الأول/ديسمبر، قدمت هايتي إلى اللجنة المعنية بحقوق الإنسان تقريرها الثاني عن تنفيذ العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية.
	٤-٩ تعيين حكومة هايتي لمنسق رفيع المستوى معني بحقوق الإنسان داخل السلطة التنفيذية	نيسان/أبريل ٢٠١٩	تعيين حكومة هايتي لمنسق رفيع المستوى معني بحقوق الإنسان داخل السلطة التنفيذية	تحقق الهدف في الفترة المشمولة بالتقرير السابق.
١٠ - تمكّن مؤسسات سيادة القانون والمؤسسات المعنية بمكافحة الفساد من إثبات قدرة متزايدة على مكافحة الفساد	١٠-١ وجود تقرير سنوي عن النفقات العامة من إعداد المحكمة العليا لمراجعة الحسابات والمنازعات الإدارية	نيسان/أبريل ٢٠١٩	أن يكون التقرير السنوي عن النفقات العامة الذي تعده المحكمة العليا لمراجعة الحسابات والمنازعات الإدارية متاحاً	يجري وضع الصيغة النهائية للتقرير قبل نشره.
١١ - إنشاء المجلس الانتخابي الدائم من خلال عملية تتسم بالمصداقية والشفافية واضطلاع مسؤولياته الانتخابية بطريقة مستقلة وشفافة، دون الحاجة إلى دعم دولي	١١-١ ترشيح كل فرع من الفروع الثلاثة لممثليه الثلاثة في المجلس الانتخابي الدائم، بغية إنشاء المجلس ليعمل بوصفه هيئة عملياتية ومستقلة	تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٩	ترشيح ٩ أعضاء، وإنشاء المجلس الانتخابي الدائم وقيامه بمهامه ووظائفه بصورة مستقلة	شرع كل فرع من فروع السلطة في عملية ترشيح ممثله.
	١١-٢ تحديث القوائم الانتخابية في إطار التحضيرات للدورة الانتخابية المقبلة	تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٩	تحديث القوائم الانتخابية	لم يتخذ بعد أي إجراء
	١١-٣ وجود قانون انتخابي في إطار التحضيرات للدورة الانتخابية المقبلة (١ - الشروع في صياغة مشروع القانون؛ ٢ - التصويت على مشروع القانون في كل مجلس من مجلسي البرلمان؛ ٣ - إصدار الرئيس للقانون)	تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٩	٣ - إصدار القانون الانتخابي	قُدّم مشروع القانون الانتخابي ومشروع القانون الأساسي المتعلق بالمجلس الانتخابي الدائم إلى البرلمان في ١٤ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٨. ويقوم حالياً مجلس النواب (الغرفة السفلى بالبرلمان) باستعراض القانون الأول. وفي ١١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٨، قدمت الحكومة أيضاً مشروع ميزانية سنة ٢٠١٨/٢٠١٩، الذي يتضمن رصد ٤٠ مليون دولار للمجلس الانتخابي المؤقت لتلك السنة المالية.

المرفق الثاني

تكوين وقوام عنصر الشرطة في بعثة الأمم المتحدة لدعم نظام العدالة في هايتي،
في ٧ شباط/فبراير ٢٠١٩

أفراد وحدات الشرطة المشكّلة		أفراد شرطة الأمم المتحدة		البلد
رجال	نساء	رجال	نساء	
		٤		الأرجنتين
		٢٩		بنين
		٣		بنغلاديش
		١٣		بوركينافاسو
		١٣	٥	كندا
		٣	١	تشاد
		١	٥	الكاميرون
		١	١	كولومبيا
		٣٠	٧	كوت ديفوار
		١		جيبوتي
		٢		السلفادور
			١	ألمانيا
		٢		غينيا
١٤٠				الهند
١٤٠		٦		الأردن
		١٤	١	مدغشقر
		٩		مالي
		١		المكسيك
١٣٣	٧	٤	٢	نيبال
		٢١		النيجر
		٣	١	نيجيريا
			٣	النرويج
		١		باكستان
		١	٣	جمهورية كوريا
		١١	٢	رومانيا
		٥		الاتحاد الروسي
١٢٦	١٤	٦		رواندا
١٢٢	١٨	٦	٨	السنغال
		٢		سلوفاكيا

البلد	أفراد شرطة الأمم المتحدة		أفراد وحدات الشرطة المشكّلة	
	رجال	نساء	رجال	نساء
إسبانيا	٢			
سري لانكا	١			
السويد	٢	١		
توغو	٥	٢		
تونس	١٦	٤		
تركيا	١٠			
الولايات المتحدة الأمريكية	٤			
أوروغواي	١			
المجموع الفرعي	٤٧	٣٩	٢٣٣	٦٦١
المجموع			٢٨٠	٧٠٠
		٩٨٠		

المرفق الثالث

خريطة نشر بعثة الأمم المتحدة لدعم نظام العدالة في هايتي

